تقرير

دراسات ميدانيّة في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

الصراع في مدينة سلمية

نموذج لتشكّل "المافيات" في سوريا

غريب ميرزا – همام الخطيب



مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة

www.drsc-sy.org

سبتمبر\أيلول - 2015

دراسات ميدانيّة في أثر الصراع في سوريا على المجتمع

غريب ميرزا

محلل في قسم الاحصاء والتحليل السياسي في المركز.

همام الخطيب

محلل في قسم الاحصاء والتحليل السياسي في المركز

الصراع في مدينة سلمية

نموذج لتشكّل "المافيات" في سوريا

غريب ميرزا – همام الخطيب

راجع التقرير

طارق عزيزة

أشرف على التقرير

يوسف فخر الدين

استشارة:

أ. الدكتور يوسف سلامة

الأستاذ أنور البني

صورة الغلاف

منحوتة للفنان محمود السعدي بعنوان "الشهود"

الفهرس

فصل تمهيدي

ملخصٌ تنفيذيٌّ

يتناول هذا التقرير الوضعَ الراهن لمدينة سلمية، ذات الأغلبية الإسماعيليّة[1]، بعد أربع سنوات ونصف من الأزمة التي تعصف بالبلاد، في محاولةٍ لفهم التغيّرات التي أصابتها، والصراعات التي تعتمل فيها، والأخطار التي تحيق بها. وتركّز الورقة على المجتمع المنهك، وعلى ما تبقى من سلمٍ أهليٍّ داخل مجتمعٍ مهدّدٍ بالانفجار، والعلاقة بينه وبين محيطه معتمدةً على ما سبق أن قدّمه مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة من إضاءاتٍ على جوانبَ من أثر الصراع في سوريا على المجتمع. كما تطرح هذه الورقة تساؤلاتٍ، في الإجابة عنها إضاءةٌ على جوانبَ جديدة؛ تبعاً لخصوصية المنطقة المدروسة جغرافياً وديمغرافياً وطائفياً.

تقع مدينة سلمية في وسط سوريا، وهي بالكامل، مع أغلب ريفها، تحت سيطرة قوات النظام والقوات شبه النظامية الموالية له. ولا تزال الجبهة هادئةً فيها –بشكلٍ عامٍّ، ولاسيّما خلال السنتين الماضيتين– على الرغم من قرب قوات المعارضة منها، متمثلةً في كتائب من الجيش الحرِّ سابقاً، ثم لاحقاً أحرار الشام وجبهة النصرة. والأخيرة باتت تشكّل القوة الوحيدة التي تحاذيها من جهة الغرب بشكلٍ أساسيٍّ، بينما يسيطر تنظيم الدولة الإسلاميّة "داعش" على عدّة قرى منها، ويقترب منها في بعض النقاط بمسافة لا تزيد على 10كم.

وقد برزت في المدينة منذ بداية الأحداث السوريّة ظاهرتان ترسمان معالمَ أساسيّةً في أزماتها: الأولى: الأعداد الكبيرة، والمبكرة، للمتظاهرين ضدَّ النظام، ممّا شكّل حجةً ضد النظام باعتبار أن هناك أقليّةً تثور ضده، ومن ثمَّ تهشّمَ ادّعاؤه بأنه "حامٍ للأقليات".

والثانية: هي التي تكرّست بشكلٍ متزايدٍ مع انحسار الأولى، متمثلةً بأعمال الخطف والاعتداء على الأهالي، وممارسة فئة الموالاة المسلحة (العناصر المتحكّمة بـ "الدفاع الوطني"، وشبكة مرتبطة بهم) أنواعاً من اقتصاد الحرب بشكلٍ علنيٍّ

ويلاحظ بأن الظاهرة الثانية تحوّلت إلى أزمة، حيث شهدت المدينة –على سبيل المثال– من واحدة إلى ثلاث حالاتِ خطفٍ واعتداءٍ أسبوعياً على مدار عدة شهور؛ لذلك تُركّز ورقتنا على

1- يتركز الاسماعيليون في سوريا بشكل أساسي في سلمية، إضافة إلى قرى في نهر الخوابي ومصياف، ويبلغ تعدادهم 400 الف شخص. ينظم أمورهم المجلس الإسماعيلي الوطني، الذي يتبع بدوره للإمام الإسماعيلي التاسع والأربعين. كان الموقف الرسمي للمجلس الإسماعيلي هو عدم حمل السلاح مع أي طرف كان، والعمل على إعادة السلام إلى البلد. (حسب شهود من سلمية)

البحث في تطوّر هذه الشبكة "المافيويّة" خلال السنتين الماضيتين، وتركّز على التأزم الناتج عنها والذي ظهر بشكلٍ صريحٍ خلال الأشهر القليلة الماضية.

تأتي هذه الورقة في وقتٍ متزامنٍ مع أحداثٍ شبيهةٍ، حيث تظاهر علويّون في مدينة اللاذقية ليطالبوا بإعدام سليمان الأسد[2]، ابن العائلة الحاكمة، وأحد زعماء "المافيات" المدافعة عن النظام السوريِّ، ليتمَّ الالتفاف عليهم لاحقاً ويطلق سراحه. مع كلِّ ما تحمل هذه المظاهرة، في هذا الوقت، من دلالاتٍ[3]، وما يحمل الالتفاف عليها من مؤشراتٍ لوضع النظام الراهن، ولعلاقته بـ"المافيات" التي تساهم في حمايته، وعلاقته بمن يُعتبر على نطاقٍ واسعٍ "أكثر جمهوره تمسّكاً به". يضيف وضع مدينة سلمية، بما يمتاز به من اختلافاتٍ عن مدينة اللاذقية، زوايا جديدةً تساهم في فهم علاقة النظام المركّبة مع من يدعي حمايتهم من "أقلياتٍ"، والإستراتيجيات المرتبطة به، وردّة فعل شرائح المجتمع على أحداثٍ وسلوكياتٍ تصدر عن شبكةٍ من المسلحين المنتمين لقوات الدفاع الوطنيِّ، وإستراتيجيّة هذه الأخيرة التي خلصنا إلى أنها قطعت شوطاً كبيراً في عملية التحوّل إلى "مافيات".

وجدنا أن "الأزمة" اليوم وصلت إلى نقطةٍ حرجةٍ؛ ما يعني أن المدينة أمام منحى قد يكون خطيراً لن تجد سواه أمامها، ما لم يحدث تغيّرٌ جذريٌّ في أسس الصراع السوريِّ عموماً. مع هذا بذلنا جهدنا في محاولة استشراف المستقبل القريب والاحتمالات التي ينطوي عليها.

تكمن النقطة الحرجة في أن الأزمة وصلت حدّاً غير مسبوقٍ من التحدّي الصريح بين من أطلقنا عليهم "المافيات" وبين الأهالي؛ فـ"المافيا" تمارس هيمنة استنزاف يؤدي إلى تزايد الهجرة بين الأهالي (مع أسبابٍ أخرى طبعاً)، وإلى فقدان الأمن، وبيع العقارات، وتعطيل مشاريعَ تنمويّةٍ، وغير ذلك. وهو ما يعني أن أهالي مدينة السلمية يدفعون ثمن الحرب السوريّة على يد "المافيا"، في حين كانوا قلقين من دفع الثمن على يد المتطرفين الإسلاميين.

وفي هذا الوقت يجد "المجتمع السلمونيُّ" نفسه مكبلاً، إن لم نقل عاجزاً، عن وضع حدٍّ "للمافيا". وفي كلِّ انتهاكٍ جديدٍ من قبلها تزداد هيمنة "المافيا" على حساب تراجع "هيبة" المجتمع بتمثيلاته المختلفة. أما "الدولة" فيستمرُّ فشلها في احتواء من تصفهم "بالخارجين على القانون"، رغم الوعود

2- راجع: راتب شعبو، "بعد جريمة سليمان الأسد الأخيرة: الموالون يتخطون الممنوع، والنظام خاسر على كل حال"، مركز دراسات الجمهورية الديموقراطية، 13 – 8 – 2015 http://cutt.us/uf7v
3- المرجع السابق.

التي تطلقها؛ لذا يزداد المؤيدون والصامتون قناعة بأنها غير قادرةٍ على مجابهة طبقة "المافيا" أو لا تريد ذلك.

لهذا أطلق أحد الشخصيات في المدينة خلال مقابلتنا معه اسم "أزمة الكأس المقلوب" على الأزمة الحالية وهو ما اخترناه اسماً لوصف الأزمة:

فالكأس المقلوب على الطاولة والذي يحوي الماء المتسرّب ببطء، تمسكه أطرافٌ ثلاثةٌ هي المجتمع، "النظام"، و"المافيا". فيسعى كلٌّ منها للحصول على محتواها (على حيازة المصالح)، في حين أن لا سبيل إلى ذلك إلا بقلب الطاولة ذاتها، ما يرمز إلى تغييرٍ جوهريٍّ في قواعد الصراع الحالي ضمن المدينة وضمن الساحة السوريّة. وهكذا تستمر الأطراف الثلاثة في نوعٍ من التوازن لتخفيف "تسرّب" الماء (المصالح) قدر الإمكان من الكأس المقلوب؛ حيث لا أحد منهم يستطيع حيازة "المصلحة" الخاصّة به وحده نتيجة تناقضاتها فيما بينها. فإما أن ينفد الماء نهائياً وهو ما يعني تغيّر قواعد الصراع بشكلٍ جذريٍّ كنتيجةٍ طبيعيّةٍ تراكميّةٍ كمياً للأزمة (مثل تغييرٍ ديموغرافيٍّ كبيرٍ في المدينة مثلاً)، أو أن يتمَّ إعادة قلب الكأس أي انتصار إستراتيجيّة أحد الأطراف بشكلٍ إراديٍّ مصطنعٍ لا طبيعيٍّ تلقائيٍّ وفرضه لمصلحته؛ وفي كلا الحالتين هناك هزيمةٌ جذريّةٌ ستلحق باثنين أو واحدٍ من هذه الأطراف، إما بفعل إراديٍّ فاعل، أو بشكلٍ تلقائيٍّ كنتيجةٍ طبيعيّةٍ نسير إليها. فالمشترك الوحيد بين هذه الأطراف على ساحة هذه المدينة هو: التوتر، والصراع. أما الحالة "الطبيعية اجتماعياً" لمصلحة اجتماعيّة ومدنيّة مشتركة ومتوازنة ضمن دولةٍ "سليمة" فهي غير موجودةٍ، أو ربما لم يعد بإمكانها أن تُوجد بين الأطراف الراهنة بعد ما آلت إليه الأمور.

هذه الحالة هي ما نحاول تناولها في عمقها قدر استطاعتنا. وحاولنا بما أتاح لنا المجال هنا أن نستشرف أو نوضح ونستنتج إستراتيجية النظام[4] في هذه المرحلة والمراحل اللاحقة.

تهدف هذه الورقة إلى:

1_ توثيق أنواع الانتهاكات التي حدثت في المدينة منذ شهر يونيو – حزيران الماضي والأطراف التي ارتكبتها، وردّة الفعل عليها.

2_ تحليل ووصف طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع في سلمية.

4- راجع: مجموعة من الكتاب، إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية، مركز دراسات الجمهوريّة الديموقراطيّة، 12 – أكتوبر - 2013 http://cutt.us/EJgGn

3_ سبر طبيعة "الشبيحة"، أو اللجان المسلّحة شبه النظامية. وتحوّلها "لمافيات"، وما هي صفاتها ومميزاتها؟ علماً أن تشكّل العصابات المسلّحة النهّابة في الدول التي تنهار، أو تعاني من حروبٍ أهليّةٍ، هو نتيجةٌ شبه حتميّة؛ وأننا لم نهتم بربط الميليشات في المدينة، والتي تحول بعضها "لمافيات"، بوجود "الميليشيا الشيعية الأجنبية"، ومنها "حزب الله اللبناني"، في المدينة، كونه كان موضوع دراسة صدرت للمركز على شكل كتيب[5].

4_ توصيف وتحليل "الأزمة" التي تعيشها المدينة.

5_ استشراف السيناريوهات المتوقعة.

6_ توصيات ومقترحات.

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفيّ التحليليّ، واستخدمنا الأدوات التالية في التقرير:

1_ الملاحظة، عبر رصد الأحداث على أرض الواقع من خلال شركائنا الكثر هناك.

2_ المقابلات، مع مثقفين وناشطين من المطّلعين على وضع المدينة والمساهمين في حراكه.

ونلفت الانتباه إلى أننا استخدمنا اسم "المافيا" هنا، بما ينسجم مع ما هو معروفٌ عن العصابات التي تمارس أعمالاً لا قانونيّة، لها أعرافها الداخلية وسياساتها الخاصّة، ويكون عملها منظماً. ضمن هذا التصوّر العامّ نبني مفهومنا هنا، أي إننا نتكلم عن عصابةٍ تمتاز أنشطتها بجميع هذه الصفات:

1- عمل إجراميّ يعتمد الأساليب غير المشروعة للربح المالي.

2- عمل منظم ضمن بنيةٍ منظمةٍ، يسعى لإمكانيّة استمراره.

3- بنية عائليّة أساسيّة في هيكليتها.

4- عمل غير معلنٍ بشكلٍ واضحٍ وغير مخفيٍّ أيضاً، حيث تترك بصمتها لكن لا تترك دليلاً محكماً.

عرفت سوريا بنيةً مثل هذه في أثناء حكم حافظ الأسد، حين تشكّلت عصابة "الشبيحة" المعروفة في الساحل السوريّ، والتي منها أُخذ لقب "الشبيحة" الذي أطلقه السوريون على القوات شبه

5- فريق عمل، إصدار مركز دراسات الجمهوريّة الديموقراطيّة، 5 – يوليو – 2015 http://cutt.us/qyMR

النظاميّة الموالية للأسد. وكانت العصابة تقوم بأعمال التهريب والخطف وتجارة المخدرات والدعارة وغيرها، وهي ذات سمعةٍ سيئةٍ جداً في الساحل السوريِّ وعموم سوريا.

الفصل الأول

مدخل

على الرغم من أنَّ المدينة ذات أغلبيّةٍ إسماعيليّةٍ سكانياً، وتعتبر معقلاً إسماعيلياً تاريخياً ورمزياً، إلا أن هناك تعدّداً واضحاً فيها. فهناك سكانٌ سنّة كانوا في الأصل إسماعيليين، أو جاؤوا من مناطقَ أخرى، إضافة إلى علويين قطنوا قرى تقع في محيطها، وانتقل بعضهم للعيش داخل المدينة، وكذلك هناك عناصرُ بدويّةٌ استوطنت في قرى البادية التي تقع سلمية على تخومها، وهناك أيضاً نسبةٌ قليلةٌ من الشيعة الاثني عشريّة، والذين إما تشيّعوا خلال السنوات الماضية، أو هم شيعةٌ أصلاً قدِموا من قرى شيعيّةٍ تقع في محافظة حمص، مثل عائلة "دوم" التي قدمت من إحدى قرى حمص.

في هذا الإطار الدينيِّ، لا بدَّ أن نذكر أن المخيال الشعبيَّ، مازال يستحضر المشكلات الطائفيّة التي حدثت بين العلويين والإسماعيليين[6] في قرى مصياف والقدموس وطرطوس، والتي أدت إلى موجة هجرة الإسماعيليين الكبيرة في بدايات القرن الماضي من هذه المناطق إلى سلمية. إضافة إلى مشكلات الصراع الطبقيِّ الاقتصاديِّ والتي أدت إلى اعتناق بعض الإسماعيليين للمذهب السنيِّ، لمنافسة الإقطاعيين الإسماعيليين، حيث شكّل هؤلاء قرىً في الريف السلموني مثل قرية "حمادى عمر"[7]. ومع هذا من المعروف عن هذه المدينة، أنه من الممكن أن تجد في العائلة الواحدة إسماعيلياً وشيعياً –اثني عشرياً– وسنياً. فلم تكن هناك حالة احتقانٍ طائفيٍّ ضمن المدينة، بل كان هناك تعايشٌ وتعاملاتٌ في كلِّ جوانب الحياة، لكن هذه الحساسيّات، التي تكلمنا عنها سابقاً لم تكن منسيّةً بل تعاقد أهل المدينة على تجاهلها وتجاوزها.

من ناحيةٍ اجتماعيّةٍ أخرى، كان كثيرٌ من أبناء المدينة أعضاء بعثيين وأعضاء في الحزب الشيوعيِّ وانشقاقاته اللاحقة، والحزب القوميِّ السوريِّ، وعرفت المدينة عدداً كبيراً من المعتقلين السياسيّين في حقبة الثمانينيات والتسعينيات، برز دورهم في الثورة في قيادة الاحتجاجات أو

6- للاطلاع على المزيد من علاقة الإسماعيلية مع غيرهم في سوريا راجع: فرهاد دفتري، ترجمة سيف الدين القصير، "تاريخ الإسماعيليين الحديث" دار الساقي،2013.

7- يتهم بهذا الانحياز ضد الإقطاعيين الإسماعيليين القدماء: عبد الكريم الجندي، الضابط البعثيُّ المعروف، كان من جناح صلاح جديد ضد حافظ الأسد، أدى دوراً أساسياً في تأسيس جهاز أمن الدولة ومكتب الأمن القومي. انتحر عام 1969، بعد أن كان جناح صلاح جديد قد قارب على الهزيمة على يد الأسد. الجندي من مواليد سلمية لكنه كان سنياً لا إسماعيلياً كما يظن الكثيرون، وقد عومل من قبل شريحةٍ واسعةٍ من الإسماعيليين على أنه طائفيٌّ ضدهم.

إدارتها إضافةً لمن كان في بيئتهم من أبنائهم الشباب، دون أن نغفل دور نسبةٍ كبيرةٍ من الشباب الآخرين غير السياسيين.

تُعتبر المدينة فقيرة اقتصادياً، مع نسبةٍ كبيرةٍ من الموظفين، وتعاني من شحٍّ في المياه ونقصٍ في الخدمات منذ سنواتٍ طويلة، إضافة إلى أزمة الوقود والتدفئة في آخر سنتين، ولاسيّما مع منع النظام استقدام الحطب من الساحل إليها في هذا العام، حسب شهودنا.

الحراك الاحتجاجيُّ:

شاركت المدينة منذ آذار 2011 في الاحتجاجات، وقوبلت هذه الاحتجاجات –كما هو معروفٌ ومتّبعٌ مع باقي مناطق الأقليات– بقمعٍ خفيفٍ بدايةً، وابتعد النظام عن القتل المباشر أثناء المظاهرات قدر الإمكان، لكي يتجنب ردّات الفعل المجتمعيّة التي تنتج عن ذلك، واتبع أسلوب تصفية الناشطين في السجون تحت التعذيب منذ منتصف 2013. وقد شارك أبناء المدينة، بخلفياتهم المتعددة، في الاحتجاجات، وأدوا دوراً هامّاً في مساعدة النازحين من مناطقَ أخرى كانت تتعرّض للقصف والحصار، ولاسيّما من مدينة حماه[8].

في الطور الأول للثورة السوريّة، وحتى قبيل انتشار السلاح، لم يكن النظام يستطيع أن يحشد مؤيدين له في مظاهرات تأييدٍ لتواجه المظاهرات التي تدعو لإسقاطه في المدينة؛ حتى إنه في أحسن الأحوال –في هذا الطور– كان يستطيع حشد عدة مئات من المؤيدين (جلهم من طلاب المدارس)، مقابل ما وصل في أقل التقديرات إلى 15 ألفاً من المتظاهرين ضده. في هذا السياق، لا بدَّ أن نذكر أن شعبة حزب البعث في شهر نيسان من عام 2011، دعت بعض الشبان من القرى العلوية المحيطة بسلمية، للنزول إلى سلمية "للدفاع عن النظام"، وهذا ممّا أيقظ حالة حساسيّةٍ طائفيّةٍ (علويّة – إسماعيليّة) في المدينة كان قد تمَّ تناسيها في مرحلةٍ سابقة.

لم يتشكّل في سلمية معارضةٌ مسلّحةٌ إلا بشكلٍ متواضعٍ عدداً وعتاداً، وفي مرحلةٍ متأخرةٍ قياساً ببدء تسلّح المعارضة في عموم سوريا، ولم تتواجد داخل المدينة. وانتهت تشكيلات هذه

8- صبر درويش، السوريون وتجربة النزوح... العلاقة بين سكان مدينة السلمية والنازحين إليها قسراً، مركز دراسات الجمهوريّة الديموقراطيّة، 7 – 4 – 2015 http://cutt.us/3SjK

المعارضة مع اعتقال جبهة النصرة لـ "أبي منصور" مع أفراد لوائه[9] ومصادرة سلاحهم في بدايات 2015.

لم تقدّم المعارضة المسلّحة بالعموم دعماً للمسلحين الذين خرجوا من مدينة سلمية، لأسبابٍ طائفيّةٍ بالمقام الأول باعتبارهم إسماعيليين ممّا ساهم في إضعاف تشكيلاتهم الخجلة أصلاً[10].

نتيجة هذا تفعّلت، في بعض الأوساط في المدينة، حساسيّةُ سنيٍّ / إسماعيليٍّ (لا يمكننا أن نقول إنها ترقى كي تكون طائفيّةً حتى الآن؛ حيث لا يزال الكثير من النازحين السنّة وأهالي المدينة السنّة يعيشون بسلامٍ في المدينة) تعزّزت مع الخطاب الإسلاميّ السائد، ومع وصول داعش لحدود المدينة، ومع عمليات قصف المدينة عدة مراتٍ من قبل فصائل بايعت داعش والنصرة والتي أدت إلى سقوط ضحايا مدنيين فقط. وكانت تنسيقية "عز الدين"، القرية المجاورة لسلمية والخاضعة لسلطة أبنائها من بدو النعيم، تهلّل لكلِّ عملية قصفٍ ثم تتراجع بعد أن تشعر أن العملية أدت لحالة غضب عند المعارضين والمؤيدين في المدينة.

وهكذا تشكّلت طبقةٌ عازلةٌ واضحة، فصلت المعارضة السوريّة المسلّحة بأطيافها (إلا باستثناءاتٍ قليلة) والتي تجاهر في التعبير عن هويتها "السنّيّة"، عن المعارضة وحاضنتها الشعبيّة في سلمية، فباتت الأخيرة مقصيّةً ومعزولةً عن مجموع المعارضة العسكريّة وحتى السياسيّة؛ ما أدى إلى إطباق حصارٍ شديدٍ على المدينة، حتى إن حادثة قتل الناشطين الأربعة، أغلقت منفذ الهرب الوحيد للمطلوبين للجيش والهاربين من الاعتقال بشكلٍ شبه نهائيٍّ، ما زاد الضغط على الأهالي بشكلٍ كبير.

لكن قبل حالة الانفصال المذكورة، كان عددٌ كبيرٌ من الشباب، الذين اندمجوا في الاحتجاجات ضد النظام منذ البداية، وساهموا في أعمال الإغاثة التي كانت تعدُّ سبباً للموت تحت التعذيب في سجون النظام، قد استنكف عن المساهمة الفاعلة في المعارضة، إن كان احتجاجيّاً أو إغاثيّاً، لأسبابٍ تتعلّق بالفساد[11]؛ لذا فضّل معظمهم الهجرة، ممّا ساهم أيضاً في انحسار القطاع الذي

9- تمّ تفكيك واعتقال لواء شهداء سلمية على يد جبهة النصرة لأسبابٍ طائفيّةٍ، رغم أن أفرادها يقولون بالمقولة الوطنيّة لا الطائفيّة. يمكن الاطلاع على "بيان تشكيل لواء شهداء السلمية" وخطابها الوطني المدني الديمقراطي: https://www.youtube.com/watch?v=NKCMflWCHMQ

10- كذلك طال التمييز الطائفيّ الناشطين السلميين حيث تم قتل أربعة ناشطين معارضين سلميين أثناء هروبهم إلى تركيا في منطقة تقع تحت سيطرة جبهة النصرة، في بدايات هذا العام، ممّا جعل الطريق الذي من الممكن أن يسلكه المطلوبون للنظام أو المطلوبون إلى الخدمة العسكرية للهروب إلى تركيا خطيراً أو مغلقاً بالنسبة لهم لأسبابٍ طائفيّةٍ؛ حيث لا يمكنهم الخروج عن طريق لبنان أو العراق.

11- التقى الباحث بعددٍ من هؤلاء. (ي) أخبرنا أن راتباً خصّص له من قبل المعارضة، وتبرع به للنازحين ليتفاجأ أنه يُسرق ولا يصل لأحد. وكان قد وعد ببندقية كلاشينكوف فوصلت مع عددٍ قليلٍ من الذخيرة. إضافة إلى سوء تنسيقٍ إداريٍّ كبيرٍ أدى إلى الفشل.

شكّل المعارضة في المدينة. واليوم لا يتعدّى أثرها بعض الصفحات قليلة النشاط على الفيس بوك، رغم أن المدينة حالياً تعيش حالةً حرجةً أو حادّة.

وفي ظلِّ صعوبة إجراء مسحٍ ميدانيٍّ أو مقابلاتٍ على نطاقٍ واسعٍ لا يمكننا أن نقدّمَ تصوّراً دقيقاً ومثبتاً للرأي العام. لكن يمكننا أن نقدّم تصوّراً عاماً مدعم بالشهادات؛ أنه خلال العامين الماضيين تقريباً، تعززت الطبقة الرماديّة الحياديّة، التي كان يسود على خطابها فكرة أن كلاً من النظام والمعارضة "أسوأ من بعضهما"، كذلك انفرد المؤيدون وظهر "المؤيدون الجدد" بالساحة بخطابٍ يميل إلى كون النظام أفضل من المعارضة، وإن كان يستثني بوضوح "الشبيحة". وحتى أشد الناس تأييداً للنظام من البعثيين، تحوّلوا إلى استنكار أعمال "الشبيحة" المتورطين (جهاراً في بعض الأحيان) في انتهاكاتٍ بحقِّ أهالي المدينة، بعد أن كانوا يرون فيهم حماةً لهم وأبطالاً قبل عامين.

وهكذا تكون الخريطة قد تغيّرت بشكلٍ شبه كاملٍ، في واقع متحوّلٍ يستحيل اعتبار الراهن فيه شكلاً ثابتاً، فنحاول في تقريرنا أن نرسم حدوده الأكثر إمكانيةٍ للاستقرار.

الوضع المعيشي الحالي

تعاني المدينة، كما وريفها، من أوضاع حياتيّة سيئة، تتمثل في:

1_ البطالة والفقر: أُجبر العديد من سكان المدينة الذين كانوا يعيشون في المحافظات السوريّة على القدوم إليها تباعاً، ولأسباب مختلفة منها سيطرة الكتائب الاسلامية في بعض المناطق التي كانوا قد استقروا فيها طويل (مثل الرقة\الطبقة، وفي دمشق مثل حي جوبر وعدرا العمالية...)، ممّا زاد من عدد القوى العاملة المختلفة من أطباء وصيادلة وعمال و... الخ، ترافق هذا مع نقصٍ في الموارد وفرص العمل، ما أدى إلى رفع الأسعار وزيادة البطالة.

2_ أزمة مياه وكهرباء: تعاني المدينة من نقصٍ حادٍّ في المياه، ويضطر الأهالي لشراء المياه بأسعارٍ باهظةٍ بحيث يصل ثمن خزان الماء (500 لتر إلى 1000 ليرة سورية) أما الكهرباء فمنذ سنتين تقريباً يبلغ متوسط قطعها نحو 17 ساعةً يومياً.

3. أزمة محروقات: حيث تتهم محطات الوقود في سلمية وبالتعاون مع مدير المنطقة بسرقة الوقود لبيعها في السوق السوداء، إضافة إلى الشكاية من نقص حصة سلمية من الوقود. وكان لأزمة الوقود دورٌ كبيرٌ في تفعيل الأزمة الحالية في سلمية وهذا ما سنستعرضه لاحقاً.


Salamieh 24
August 24 at 10:46am ·

صباحكم اخبار
نشرة موجزة للوضع في مدينة #سلمية :
-اختفاء مادة البنزين من المدينة وسعرها في السوداء 375
-اختفاء مادة المازوت وبالتالي فأهل المدينة بانتظار شتاء قاسي ، وانباء عن نيل مصياف حصة سلمية بسبب مدير سادكوب ابن مصياف الذي حرم سلمية من هذه المادة وتم رشوة مسؤولي مدينتنا بحاجتهم من المازوت
-المياه كل 12 يوم لحي
-الكهرباء سيئة للغاية ، تقنين طويل وظالم وانقطاعات متكررة والحجج جاهزة
-استمرار مسلسل الخطف في المدينة وآخر الضحايا تاجر شاب من عائلة " طوقان "
- عدم التزام شريحة كبيرة من اصحاب السيارات المفيمة بقرار ازالة التفييم وحجتهم انهم جهة امنية لحماية المواطن وهم المتهمون بالخطف اساسا في حين تم الاستقواء على المواطنين غير المتهمين بالخطف ومن ليس لهم ظهر يحميهم
-اسعار خيالية للسلع والادوية في الاسواق والقدرة الشرائية شبه معدومة
- الصرافات في سلمية ذل للمواطن وكبار السن ولا من أذن تصغي .
____
جميع ما ذكر اعلاه مل المواطنون من الشكوى به وجميع ما هو مفقود ومحرم على المواطن متوفر لشخصيات مسؤولة او من لديه واسطة.
نرجو اعتماد الهاشتاج التالي ضمن منشوراتكم وتعليقاتكم وسنقوم برفع المنشور لجهة اعلامية كبيرة .
#سلمية_الك_الله

صورة رقم (1)

مجموعة من الشكاوى قدمتها إحدى الصفحات التي تحظى بنسبة مشاهدةٍ واسعةٍ، وفيها نجد اتّهام مسؤولٍ من مصياف بتحويل حصة سلمية من المازوت إلى مصياف.

4- الطلب لخدمة العلم: هناك عددٌ كبيرٌ من أهالي المدينة مطلوبون للخدمة الإجباريّة أو للاحتياط، وقد يزيد عددهم على 20 ألفاً حسب بعض التقديرات. يلجأ عددٌ كبيرٌ منهم حالياً إما للهرب خارج البلد، أو للبقاء متخفياً داخل المدينة. وفي حال طلب أحد الأشخاص للخدمة العسكريّة أو للاحتياط وعدم التحاقه، فإن راتبه يتوقف من وظيفة الدولة إن كان موظفاً، ويتحتم عليه أن يستمرَّ بالدوام من غير راتب، وفي حال توقفه عن الدوام فإنه يفصل من العمل كما قال لنا عدة شهودٍ من داخل المدينة. فالنظام وضع شكلاً من المساومة، حيث لا يقوم باعتقال المطلوب للخدمة الإلزاميّة أو البحث الحثيث عنه، لكنه يقطع عنه الراتب ويلزمه بالدوام. وهناك عددٌ من الأشخاص الذين لديهم مصدر دخلٍ آخر قبلوا بهذا الشكل من المساومة. أما الآخرون فغالباً ما يلجؤون للهجرة.

5- الهجرة وبيع العقارات: أمام الضغوط الاقتصاديّة الكبيرة، وانعدام الأمن، تلجأ أعدادٌ متزايدةٌ من الشباب إلى الهجرة. وهم يضطرون لبيع ما جنوا مع آبائهم خلال سنوات العمر من عقارات لتأمين المبلغ اللازم والذي يصل في حده الأدنى إلى 2500 دولار (الهجرة إلى أوروبا مشياً على الأقدام عبر البلقان)، في حين – كما يذكر لنا شهود– أن آل سلامة، وسواهم من "الشبيحة" المنحدرين من مناطق علويّة، يشترون هذه العقارات، ممّا يولد حساسيات تقول بوجود تهديد بزعزعة الحالة الديموغرافيّة للمدينة.

تحديد أزمة سلمية

توجد داعش على الحدود الشرقيّة القريبة من المدينة، وكانت قد ارتكبت مجزرةً لا تزال جراحها طريةً في قرية (المبعوجة) في شهر نيسان الماضي، عدا عن هجماتٍ متتاليةٍ من جبهة النصرة وذلك من الناحية الغربيّة، ومع هذا فـ*المشكلة الحالية الحادّة –الأزمة– في المدينة لا تتعلق فقط بهذا التهديد*. مع العلم أن الصورة العامّة حالياً هي عدائيّةٌ، بديهياً تجاه داعش، وكذلك تجاه جبهة النصرة، وقلة قليلة فقط من الأشخاص من يعتبر أن النصرة (أو حتى جيش الفتح) قوة تحرير. إذاً الشكوى والغضب والاحتجاج والخوف وأسباب الهجرة وعدم الالتحاق بالجيش لا يتعلق بهذا التهديد.

تجار الأزمة واقتصاد الحرب وسطوة "الخارجين على القانون"[12]

لا يختلف الوضع في مدينة سلمية عن غيرها من المدن، سواء تلك التي يسيطر عليها النظام أم المعارضة، والتي تشكّلت فيها أسسٌ متينةٌ لاقتصاد الحرب[13].

وتَرِدُ أشكال اقتصاد الحرب تحت عناوين أساسية:

1- **تهريب المحروقات إلى السوق السوداء:** يبلغ سعر ليتر المازوت النظامي نحو 130 ليرةً سورية، وليتر البنزين 160 ل. س في حين أن سعر كليهما تقريباً يصل إلى الضعف في السوق السوداء أو ربما أكثر. والمواطن يضطر لشرائه من السوق السوداء بسبب عدم توفره في محطات الوقود.

12- "الخارجون على القانون" هو الاسم الذي يستخدمه المؤيدون لوصف الشبيحة

13- راجع Rim Turkmani et al , Countering the logic of the war economy in Syria, London School Economics and Political Science 30 -7- 2015 http://cutt.us/qlnY0 راجع كذلك جاد الكريم جباعي، أثر اقتصاد الحرب في التنظيمات الاجتماعية، مركز دراسات الجمهورية الديموقراطية 1 – 9 – 2015 http://cutt.us/AdDau



صورة (2): أحد الأشخاص يبيع محروقات في السوق السوداء في سلمية

ساهمت هذه الحالة في استفزاز الأهالي؛ حيث إنهم يتهمون مدير المنطقة بالتعاون مع أصحاب محطات الوقود لبيعها في السوق السوداء.

2- الخطف

شكّلت عمليات الخطف منذ بداية الثورة تقريباً مصدراً أساسياً (وفي فترةٍ ما كان وحيداً) للقلق عند أهالي المدينة، ومصدراً للتكسّب والثراء لدى الجهات المسؤولة عن هذه العمليات. كان لعمليات الخطف الدور الأكبر *والكامن حتى* الآن في إثارة غضب الأهالي وإثارة الاحتقان والاحتجاج الذي قام به الأهالي خارج تنسيق المعارضة وتحت سقف "النظام".

بدأت عمليات خطفٍ داخل المدينة وخارجها منذ بداية الحرب السورية، وكانت أصابع الاتهام تشير غالباً إلى البدو الذين يقطنون الريف القريب للمدينة، إضافة إلى مجرمين مجهولين من قلب المدينة. ففي تلك الفترة وجدت الكثير من الأدلة (لا اتهامات فقط) على قيام بعض العناصر البدوية بممارسة الخطف تحت اسم الجيش الحرِّ. من أشهرها في منطقة سلمية "عصابة أبي حشيش".

وغالباً ما كان يتمُّ الخطف من المزارع القريبة من المدينة أو على الطرق التي توصلها بالقرى المجاورة. وكان يتمُّ إطلاق الرهينة بإحدى طريقتين: إما عن طريق دفع فدية، أو عن طريق قيام عائلة الرهينة بخطف أناس من قبيلة الخاطف بعد أن يُعرف أو يُشك به، ليضغطوا عليه ويقوم بإطلاق الرهينة.

لاحقاً ومع ازدهار هذه التجارة الرابحة، تطوّرت عمليات الخطف لتأخذ شكلاً أكثر فظاظةً وتحدّياً للمجتمع. فالعمليات أصبحت تجري في وضح النهار، وضمن المدينة، وأصبح هناك خاطفٌ جديدٌ معروفٌ للجميع، يمارس عمله بشكلٍ شبه علنيٍّ. أما الريف البدوي فقد أصبح منطقةً شبه

عسكريّة ولم يعد بالإمكان أصلاً القيام بعمليات خطفٍ كالسابق، ولم يعد هناك أيّة إمكانية لتوجيه الاتهام للبدو في الخطف.

يمكننا أن نؤرخ لهذه المرحلة الجديدة من الخطف منذ بدايات 2013. حيث أصبح الجميع تقريباً وبالتدريج يشيرون إلى آل سلامة[14] وغيرهم من الشبيحة بالمسؤولية عن هذه العمليات.

كذلك تطوّرت لاحقاً عمليات الخطف لتصبح أكثر دمويةً، فالرهينة يُقتل بعد قبض ثمن إطلاق سراحه، وأحياناً يقتل بطريقةٍ بشعةٍ. وحدث ذلك أكثر من مرة خلال العام 2014 ولاسيّما –كما ذكر– خلال فترة وجود "علي حمدان" أحد الشبيحة في سلمية. انظر ملحق (1).

تصاعدت الاحتجاجات ضد عمليات الخطف، وأصبح الجميع – حتى الموالون – يذكرون أسماء الخاطفين بوضوح؛ وهم جميعاً من الشبيحة،

وحتى لحظة كتابة هذه السطور مازال الخطف أحد أهمِّ أسباب قلق الأهالي، وأحد مصادر التربح الكبير للخاطفين. ورغم وعود "النظام" الكبيرة إلا أنه لم يفعل، أو ربما أنه عاجزٌ –أو لا يرغب– أن يفعل أي شيء. وخلال الفترة التي سبقت موجة الاحتجاج الثانية في المدينة ذكرت بعض التقارير أن 1 إلى 3 حالات خطفٍ تحدث أسبوعياً، لتخِفَّ بعد ذلك دون أن تختفي.

3– أشكال أخرى من الانتهاكات

ظهرت في سلمية انتهاكاتٌ أخرى عدا الخطف، وكانت السبب المباشر في ظهور هذه الأزمة الحادّة أو بالأحرى ظهور حالة "الاحتجاج عليها". في حين كان الخطف هو الحالة الكامنة لا المباشرة، لأنه يفقد الدليل الكافي لتوجيه اتّهامٍ واضحٍ ومثبتٍ على الجهة الخاطفة، رغم أنها جهةٌ معلومةٌ بشكلٍ يقينيٍّ لدى الأهالي كما قلنا. أمّا هذه الانتهاكات (الأخرى) فقد شكّلت جرماً مفضوحاً أمام أعين الجميع. انظر الملحق (1)، حيث قمنا بتصنيفها منذ شهر حزيران الماضي حتى الآن.

أنواع الانتهاكات

أ– انتهاكات "تبدو" طبيعيّةً: حيث تحدث بين أشخاصٍ يحملون السلاح ضمن تشكيلات الميليشيا التابعة للنظام دون أن يكون لها خلفياتٌ أبعد من الغطرسة التي ترافق حملة السلاح حين يكونون خارج المحاسبة القانونيّة، وهم أصلاً قادمون من بيئةٍ ضعيفةٍ تعليمياً، فقيرة، عانت طويلاً، كما

14- آل سلامة أقارب اللواء أديب سلامة رئيس فرع المخابرات الجويّة في حلب، وهم علويون سكنوا حي ضهر المغر الجنوبي في المدينة، يتمتعون بنفوذ كبير في المدينة، كان لهم الدور الأكبر في اعتقال وقتل وقمع المتظاهرين.

معظم مدينة السلمية وريفها، من إهمالٍ مزمنٍ من قبل الدولة، وكثيرٌ منهم كانوا قبل الأحداث يوصفون بـ "المنبوذين اجتماعياً". ومن هذه المشكلات حالات إطلاق نارٍ نتيجة خلافٍ على أفضلية المرور، أو نتيجة خلافٍ ما بسيطٍ أو في المقاصف نتيجة السكر أو غيرها من الحالات البسيطة.

ب- مشكلات تبدو طبيعية لكنها مترافقة مع سلوكٍ سياديٍّ: حيث يكون الفاعل فيها حصراً أحد أفراد "الشبيحة الأقوياء"[15]، والجهة التي تُمارَس عليها هذه المشكلات هي الأهالي. لا تقوم هذه المشكلات على مقومات النوع الأول فحسب، بل يظهر في خلفيتها محاولة فرض السطوة وإخضاع المجتمع وترهيبه. كما حدث في ربيع 2014، حين قام أحد أفراد الشبيحة بمحاولة إعادة موبايل لأحد المحلات بعد شرائه، وحين رفض صاحب المحل، قام الشبيح بالخروج ليعود ومعه مجموعة من رفاقه منهم أحد العناصر المعروفين بإجرامهم -والذي قُتل لاحقاً على يد عنصرٍ آخر من الشبيحة- وهو "إبراهيم الصالح"؛ حيث قام إبراهيم بضرب صاحب المحل بقبضة المسدس على رأسه ليتسبّبَ في إغمائه وخرج من المحل ببساطة. ونتيجة هذه الحادثة حدثت موجة الاحتجاج الأولى والتي سنعود إليها لاحقاً. من الأمثلة الأخرى ما قام به عناصر من "صبورة" باقتحام إحدى محطّات الوقود في "المبعوجة" وإطلاق النار في الهواء وشتم الناس. (راجع الملحق 1). إضافة لأمثلةٍ كثيرةٍ أخرى.

ما يهمّنا هنا أن نؤكد أن هذه الحالات باتت تشكّل نمطاً يومياً في الحياة، وهي أحد أسباب هجرة العديد من الشباب، حسب لقاءاتنا مع عددٍ كبيرٍ منهم.

ت- مشكلات لفرض السطوة فقط – سلوكٌ سياديٌّ بحت: حيث يكون الفاعل هو من عناصر "الشبيحة الأقوياء"، أمّا من يُمارَس عليه الفعل فهو المجتمع *والدولة* معاً بتمثيلاتهما المختلفة، سواء أكانت عناصر أمنيّة أم مؤسساتٍ أم قراراتٍ أم مصلحةً اجتماعيّةً عامّة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدولة تكون مهزومةً في هذه الحالات دائماً، ولم يظهر إلى الآن أيُّ شكلٍ من أشكال إعادة الاعتبار لها. على سبيل المثال ما حدث حين تمَّ إطلاق سراح "سمير الظريف" أحد المتّهمين الأساسيين بعمليات الخطف والقتل والذي اعتقلته الدولة لفترةٍ قصيرةٍ، رغم يقين المجتمع من تورطه. حيث تمَّ إطلاق النار في الهواء احتفالاً بإطلاق سراحه، مستخدمين الكلاشنكوف والدوشكا والرشاشات الثقيلة ولأول مرة قذائف آر بي جي، ما شكّل تحدّياً ليس فقط للدولة وإنما

15- "الشبيحة الأقوياء": هم العناصر المنضوية في تشكيلات مسلحة شبه رسمية مثل الدفاع الوطني، يتمتعون بنفوذ عال يفوق نفوذ أجهزة الأمن والجيش، ينتمون بأغلبيتهم القصوى إلى الطائفة العلوية، أخذوا قوتهم من علاقاتهم بضباط من المراتب العليا. يذكر أن معظمهم كان من فئات اجتماعية مهمشة وفقيرة.

للمجتمع. وكذلك ما حدث حين قام "علي حمدان" في ربيع 2014 بعدّة عمليّاتٍ استفزازيّةٍ مثل إدخال البندقية إلى امتحان البكالوريا، وتعدّيه بالضرب على شرطيٍّ وأمه وغير ذلك، ومع تزايد الشكوى عليه، وبعد موجة الاحتجاج الأولى، وبدلاً من عقابه تمَّ منحه صفة رئيس دورية. ومع استمرار انتهاكاته تمَّ اعتقاله، في حين أكدت لنا مصادرُ أنه يعمل حالياً في حمص ويدخل سلمية سراً. وكذلك هناك حادثة الاشتباك مع عناصر الأمن وعناصر الفرقة الرابعة التي قام بها عناصر من شبيحة قرية "خنيفيس" (وهي قريةٌ علويّةٌ بالقرب من المدينة) بقيادة "محمود عفيفة"، والتي انتهت بتولّي عفيفة قيادة مجموعته والعناصر من الفرقة الرابعة بعد دمجهم فيها. وهناك الكثير من الأمثلة الأخرى تجدها في الملحق (1).

الفصل الثاني

لماذا لا يتطوّع الأهالي والشباب في اللجان المسلّحة لصدِّ داعش والكتائب الإسلاميّة مثل جبهة النصرة؟

يتناول هذا السؤال حالةً واقعيّةً وتحليليّةً حيويّة، قد تجعلنا نفهم الموضوع الذي نتناوله وخلفياته بدقةٍ قدر الإمكان. يحاول هذا السؤال الإجابة عن –أو يعيد طرح– سؤال: من يهدّد ومن يحمي الأقليات؟ السؤال المقلق للمجتمع الدوليّ، ولاسيّما الولايات المتحدة التي يقوم خطابها على حماية الأقليّات في جزءٍ منه (راجع إيران وسوريا في ظروف إعادة التموضع الأمريكي)[16]، ويقلق من مازال يراهن على الدولة السوريّة سواء اعتبرها منفصلةً عن النظام أو اعتبر النظام هو الدولة ولاسيّما البعثيّون.

على الرغم من وجود تنظيم داعش قرب المدينة، حيث لا تفصله عنها إلا بضع قرى من ناحية الشرق، لا يشكّل اقتحامها صعوبةً عسكريّةً كبيرة عليه حسب خبراءَ عسكريين قابلناهم، وعلى الرغم من المجزرة المروِّعة التي نفّذها التنظيم في "المبعوجة"، ورغم وجود جبهة النصرة وهجماتها المتتالية على الريف الغربي القريب جداً من سلمية، إلا أن شباب المدينة مازالوا بالقسم الأعظم منهم يفضلون الهرب خارج المدينة أو الاختفاء داخلها على التطوّع في التشكيلات المسلّحة. وهذه حقيقةٌ ملموسةٌ، ورغم العديد من الإشاعات التي يخرجها –كما يعتقد شهود– النظام من العمل على إنشاء قوةٍ عسكريّةٍ من المتخلّفين عن الجيش في المدينة، ورغم دعوات المؤيّدين للتطوّع في الدفاع الوطنيّ ورغم وعود القيادة العسكريّة ببقاء المتطوّع في مدينته، إلا أن ذلك لم يحقق تغيّراً ملموساً.

يجب أن نشير هنا إلى أن هذه الحالة من رفض الالتحاق بالسلاح التابع "للنظام"، لها امتداداتٌ أكبر من وضع المدينة الخاصّ، فسكانُ الساحل العلويّون المهدّدون بشكلٍ مباشرٍ من الكتائب الإسلاميّة التي أصبحت على تخومهم، أصبحوا يفضلون التطوّع في التشكيلات الحديثة التي أنشأها النظام لهم، والتي تنحصر مهمتها في الدفاع عن مناطق الساحل فقط، وينفرون من الالتحاق بالجيش. (راجع كتاب سوريا: عصر أمراء الحرب وعودة الحمايات والوصايات (1) الميليشيا الشيعيّة[17]) ولهذا أسبابٌ عدّة منها –بما يمثل السبب الأكثر أهميةً في وضع سلمية–

16- يوسف فخر الدين، سوريا وإيران في ظروف إعادة التموضع الأمريكي، مركز دراسات الجمهوريّة الديموقراطيّة، 26 – أوكتوبر – 2013 http://cutt.us/Mw9tN

17- فريق عمل، إصدار مركز دراسات الجمهوريّة الديموقراطيّة، 5 – يوليو – 2015 http://cutt.us/qyMR

انهيار الثقة بالمؤسسة العسكريّة ولاسيّما خلال موسم الهزائم الكبيرة التي لحقت بالجيش والوعود الكاذبة التي أطلقت خلال الشهور الماضية. فمثلاً في الوقت الذي كان فيه المؤيدون في المدينة وأكثرهم حماساً للجيش يتحدثون عن قرب استعادة تدمر من أيدي داعش، سقط حقل الجزل النفطي. وفي الوقت الذي كانوا يحتفلون فيه مسبقاً بالسيطرة على حلب، سقطت جسر الشغور. وربما كان لعدم قدرتهم على إدارة هزائمهم إعلامياً –على الصعيد الشعبيّ– دورٌ سلبيٌّ معاكسٌ على النظام ومؤسساته. فمثلاً عند سقوط أيّ منطقةٍ كان النظام قد توعّد بعدم سقوطها بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ، مثل: جسر الشغور، مطار "أبو الظهور"، المسطومة ... الخ، كان مؤيّدو النظام يردّون السبب إلى الخيانات في الجيش، ليجدوا أنفسهم أمام حصيلة خياناتٍ كبيرةٍ لا تزال تزداد في كلِّ يوم؛ هذا ما يفسر لنا لماذا أصبح الأشد تأييداً يرفض الالتحاق بالجيش، ببساطةٍ، لأن الجيش أصبح مؤسسةً فاشلةً. وهو كذلك يرفض الالتحاق بالقوات شبه النظاميّة مثل الدفاع الوطنيّ وغيره، إلا بعض الشباب طبعاً، والسبب: فساد سمعتها بشكلٍ كبيرٍ، وسيطرة هؤلاء الذين يمارسون الانتهاكات علناً، وأخيراً بسبب تفشّي الخلافات داخلها. (راجع ملحق 2) هذا كلّه يقود باتجاه يأس الشباب من هكذا ميليشيات. فهم لم يطلبوا منها أن تتدخل في الأزمة الحالية، رغم أنها تسوّق نفسها كحامٍ لهم، حتى تلك التي يشكّل "الشبيحة" الإسماعيليون أغلبيةً فيها (ملحق 2). ومعظم هذه التنظيمات أصبحت متورطةً بأذيّاتٍ لسكان المدينة؛ ممّا ساهم بمجموعه بإجراء فرزٍ حادٍّ بين من هو مؤيّدٌ متحمّسٌ يدافع أو يتطوّع في هذه القوات شبه النظاميّة، وبين نسبةٍ كبيرةٍ من المجتمع تعتبر ضمناً –كما هو واضحٌ في الطلبات، (صورة رقم 3)– أن هذه الميليشيات هي سببٌ للمشكلات بحدِّ ذاتها، مطالبة بوضعها تحت سلطة قياداتٍ من الجيش من سكان المدينة المتقاعدين.

نضيف إلى ذلك أن حالة رفض الأهالي القتال خارج مناطقهم ليست جديدةً؛ ففي قرية "تل جديد" والتي يقطنها بشكلٍ أساسيٍّ إسماعيليّون وعلويّون إضافة إلى بعض العائلات البدوية، رفض الإسماعيليون أن يشاركوا في القتال خارج قريتهم، حسب شهود من القرية، وحصروا مهمّاتهم في الدفاع عن القرية فقط، ولهذا رفض القائمون على ميليشيا النظام تقديم السلاح لهم. والأمر ذاته تكرر في قرية "المفكر الشرقي" التي يشكّل الإسماعيليون غالبية سكانها؛ حيث رفضوا المشاركة حتى في القتال ضمن قريتهم وفضّلوا الخروج إلى سلمية، ممّا دفع القوات الحكوميّة التي قدمت إلى القرية، إلى سلب عددٍ كبيرٍ من البيوت بما في ذلك بيوت الشبيحة من أهالي القرية، وكانوا يتهمون القرية بالجبن والعمالة وغير ذلك. حدث هذا في صيف 2013 ضمن معركة "قادمون"

والتي أشاعت المعارضة المسلحة خلالها أنها هدفت إلى فكِّ الحصار عن حمص، لكنها فقط احتلت الأراضي الزراعية للقرية التي رفضت حمل السلاح، تاركةً حمص لتهجر. قد ينحرف عن هذه الحالات ما يحدث في قرية "السعن" وهي القرية الأكثر تلاصقاً بالمكوّنات البدوية، لكن دون أن يشذَّ كثيراً عن عموم هذه الحالة.

عموماً التخلف عن الجيش هو نتيجةٌ لغلبة الرأي العامّ الذي بات يرى أن ما يجري هو "حربٌ عبثيّةٌ ومقايضاتٌ دمويّةٌ" بلسان أحد الذين قابلناهم، وللفساد الذي وصفناه أعلاه والذي أصبح سمة التشكيلات المؤيدة للنظام على اختلافها.

إضاءةٌ تاريخيّةٌ قبيل موجة الاحتجاج الأولى حتى ظهور الأزمة الحالية (أزمة الكأس المقلوب):

بعد توقف المظاهرات التي كانت تخرج ضدَّ النظام، وانهيار المعارضة في سلمية، سواء تلك التي تعمل من داخل المدينة أو من خارجها، والتي فرضت حالة توازنٍ حقيقيٍّ خلال العام الأول للثورة، سادت عناصر الشبيحة في المدينة، ومارست الأنواع الثلاثة من الانتهاكات التي تكلمنا عنها أعلاه. وفي لحظةٍ ما خلال ربيع 2014 وبسبب تراكم الاحتقان، حدثت موجة الاحتجاج الأولى في المدينة.

موجة الاحتجاج الأولى: كانت عبارةً عن خروج الأهالي في مظاهرةٍ وصفت حينها بأنها أول مظاهرةٍ تشمل المؤيّدين والمعارضين معاً. خرجت المظاهرة لتطالب بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وكانت قد سمّت المتهمين بشكلٍ واضح، وهم عناصر الشبيحة الأقوياء من "آل الصالح".

السبب المباشر لهذه الموجة هو قيام "إبراهيم الصالح" بضرب صاحب أحد المحلات على رأسه بالمسدس كما ذكرنا أعلاه، والذي جاء ليثير الاحتقان الناجم عن سلوكٍ بات روتينياً من الانتهاكات. (أي انتهاكات يمارسها الشبيحة الأقوياء على الأهالي)

نتيجة هذا الاحتجاج قدم محافظ حماه إلى المدينة وقدّم تطميناتٍ إلى الأهالي، بأنهم سيقضون على أسباب هذه الانتهاكات، ولكن في الحقيقة لم يحدث أيُّ شيءٍ يذكر، بل حدث ما هو أكثر خطورةً؛ ففي ردّة فعلٍ على المطالبات بخروجهم من المدينة أو محاسبتهم، قام عناصر كثر من "الشبيحة"بالتجمّع قرب "مدرسة زينب" وإطلاق النار الكثيف في الهواء بشكلٍ كثيف، هاتفين

"علوية علوية .. بدنا ندوسك سلمية"[18] ما بدا أنه تهديدٌ طائفيٌّ استدعى تذكر الأهالي، حسب شهاداتهم، المشكلات القديمة بين العلويين والإسماعيليين في بدايات القرن الماضي. لم تتم محاسبة أحد من هؤلاء وتمَّ إطلاق وعودٍ من قبل الدولة لم يتمّ تنفيذها، باستثناء إبعاد "علي حمدان" صاحب الانتهاكات الفجة والواضحة في ضوء النهار.

بعد فشل "النظام" في وعوده ، عادت حالة الاحتقان للتراكم من جديد، وكانت تعبّر عن نفسها من خلال تسمية المجرمين بالأسماء، ولاسيّما من قبل الموالين للنظام. حيث كان مجرد التسمية خطوةً شجاعةً، بعد أن كانوا يشيرون إليهم بشكلٍ غامضٍ أو بشكلٍ مجتزأ فقط. ومع زيادة التراكم وصلنا إلى موجة الاحتجاج الثانية التي افتتحت الأزمة الحالية التي بدأت في بدايات صيف 2015.

قبل أن نتكلم عن موجة الاحتجاج الثانية، علينا التأكيد على:

أن جميع هذه الانتهاكات عبر مرور الزمن ذات طبيعةٍ كميّة تراكميّة (أي إن هذه الانتهاكات التي ظهرت منذ اللحظة الأولى كانت تتكرّر وتتراكم)، وهذا أمرٌ هامٌّ من حيث إنه يعني أن هذه المجموعات المسلحة المذكورة، كانت تسعى باتجاه فرض هيمنتها منذ البداية. حيث كانت –كما نرجح– سياسةً وقراراً تمَّ اعتمادهما من قبل قادة هذه الميليشيات وبتوجيهٍ من النظام. (سبقت الإشارة إلى أن شعبة الحزب دعت العلويين في القرى المحيطة بسلمية للنزول والدفاع عن نظامهم في المدنية).

الأزمة الحالية

بدأت الأزمة الحالية، (مع موجة الاحتجاج الثانية) حين قام "علاء الصالح"، وهو أخو القتيل "إبراهيم الصالح"، بالهجوم على أحد المدنيين بالقرب من مقصف الفردوس (بتاريخ 10 – 7 – 2015)، فهرب الشاب إلى داخل المقصف وقام بالاحتماء بأحد الأشخاص، وحين قام الأخير بمحاولة دفع "علاء الصالح" قام الصالح بإطلاق النار على الشخص المحامي، مصيباً إياه في كتفه. وكان الشخص المصاب من "آل زينو" وهي إحدى العائلات الإسماعيليّة الكبيرة في المدينة. لم تقف الحادثة هنا، بل قامت إحدى النساء التي كانت مع "علاء الصالح"، وهي راقصةٌ في إحدى المقاصف، بالاتصال مع رفاقه ليحضروا مدجَّجين بالسلاح وهددوا الموجودين به.

18- راجع غريب ميرزا، رائحة دماء الأقليات تلوح في أفق سوريا، جريدة صدى الشام 22 – 4 – 2014 http://cutt.us/D7Kdv

بعد هذه الحادثة بدأت موجة الاحتجاج الثانية دون مظاهراتٍ، وإنما بشكل موجة غضبٍ عارمةٍ والتهديد بعدة ردّات فعلٍ، ومع تدخل أحد الوجهاء، قدم وزير الداخلية "محمد الشعار" إلى سلمية بتاريخ 15- 7 واستمع للمطالب (صورة رقم 3) ووعد بوضع حدٍّ نهائيٍّ للمشكلات، وقام بتشكيل دورياتٍ مشتركةٍ من عدة أفرع أمنيّةٍ معاً للجم الشبيحة، *دون أن يتمّ اعتقال المفتعل للمشكلة الأساسية "علاء الصالح"*. وهذا لا شكّ أنه يعني أن "النظام" غير قادرٍ أو لا يريد فعل ذلك، فقام بتشكيل دورياتٍ مشتركةٍ للجم أحداثٍ لاحقةٍ قد تحدث، ويعني أيضاً أن "النظام" لا يتعامل مع شخص هو "علاء الصالح" (أو غيره)، وإنما مع مجموعةٍ ينتمي لها هذا الشخص وتشكّل رادعاً لاعتقاله. ومع هذا كانت النتيجة عدم تغيّر أيّ شيءٍ، إلا تقليل حالات الخطف نوعاً ما.

بلغت الأزمة ذروتها في تاريخ 12/ 9/ 2015 حين أقدم من جديد "علاء الصالح" على إطلاق النار على صاحب كازية "أم مسعد" فأصابه في كتفه. بعدها قامت الدوريات المشتركة بقيادة مدير المنطقة بمحاصرة منزله ومحاولة القبض عليه، لتأتي مؤازرة له من قبل مجموعة "محمود عفيفة" من قرية "خنيفيس"، وتدور اشتباكاتٌ عنيفةٌ استخدمت فيها الدوشكا، هرب على أثرها عناصر الأمن واختبؤوا في البيوت المجاورة وقامت مجموعة الصالح وعفيفة بمصادرة أسلحتهم[20]. ونتيجة هذا الحدث الأخير تأهّب الأهالي لردّة فعلٍ توعّدت بقطع طريق حمص الدوليّ الذي يمرُّ بسلمية.

المطالب التي رفعها الأهالي لوزير الداخلية:

1. لا أحد فوق القانون ويجب تطبيق القانون على الجميع، وتنفيذ المذكرات العدلية التي صدرت بحق الخارجين عن القانون.
2. محاسبة الفاسدين.
3. حصر السلاح خارج المدينة والعمل على إنهاء المظاهر المسلحة داخل المدينة من قبل الشرطة العسكرية.
4. إنشاء غرفة عمليات عسكرية بقيادة ضباط من الجيش حصراً تنضوي تحتها جميع التشكيلات المسلحة في المنطقة.
5. العمل على تفعيل دور الأجهزة الرسمية الأمنية والتنفيذية بمؤازرة من الأهالي.
6. ملاحقة التجار وأصحاب المحروقات والمسؤولين الذين استغلوا الأزمة وهم معروفون للجميع.
7. إغلاق المداخل حول المدينة عن طريق حفر نفق، والإبقاء على أربع طرق أساسية ومراقبتها لمنع الخطف والاغتصاب والسرقة والحفاظ على أمن المدينة.

صورة رقم (3)

المطالب التي رفعها الأهالي لوزير الداخليّة في 2015/7/15

20 عنونت الجزيرة نت هذا الخبر تحت إطار "مشاكل طائفية علوية إسماعيلية" وكان الخبر يحوي على أخطاء كبيرة في المعلومات إضافة إلى إقحام الإطار الطائفيّ بشكل غير منطقيٍّ. عمر أبو خليل، اشتباكات علوية اسماعيلية في حماه سببها الوقود، الجزيرة نت، 10 -9 -2015 http://cutt.us/PnWN

أعمالٌ ذات طبيعةٍ مافيويّة

في الملحق رقم (1)، نجد أن الأعمال التي جرت في سلمية تحقق الصفات المشار إليها في بداية التقرير، والتي تضفي على السلوك طابعاً مافيوياً.

فجميع الانتهاكات (عمليات الخطف، والهيمنة الاقتصاديّة ذات الطابع غير التنمويِّ، والسيطرة على الحواجز للتنفع منها مثل تلقي الرشاوى للسماح بعبور السيارات) هي عملياتٌ تقوم بها المجموعات المسلّحة داخل سلمية. ويمكن لنا مقاربة فهم طبيعة وماهية تلك المجموعات، التي بات يطلق عليها "دواعش الداخل" من خلال النقاط التالية:

1- جميعها يكسب شرعيته من خلال تأييد النظام والدفاع عنه. (وهي بذلك غير تلك التي تنشأ في مناطق المعارضة والتي تكسب شرعيتها بادّعائها "مقاومة" النظام).

2- تمارس أعمالها اللاقانونيّة بعلنيّةٍ ولكنّها تحرص على "تنظيف ساحة جريمتها" وتخويف الناس من الشهادة ضدها، بغية تكريس السطوة والسلوك السياديِّ[21]. وهي حين تتفوّه بعباراتٍ طائفيّةٍ، أو تحتفل من خلال إطلاق نارٍ كثيفٍ للابتهاج بإطلاق سراح أحد أعضائها من السجن والتي لا تدوم مدة اعتقاله أكثر من أسبوعٍ، كما تطلق بهذه المناسبة قذائف آر بي جي في الهواء –ترسل رسائل للمجتمع أنها سوف تستعمل القوة إن أرادت وهي قادرةٌ على ذلك، وأن الدولة ذاتها غير قادرةٍ على إيقافها. (ملحق 1).

ومن الأمثلة على هذا:

أ) أصبح الذين يقومون بالخطف معروفين للجميع وبشكلٍ واضح، وهم يداومون على عمليات الخطف لكن دون اعترافٍ صريحٍ بها. أي إنهم إذا قاموا بخطف أحد الأشخاص من البدو، الذين يعتبرونهم من الإرهابيين يفاخرون بذلك علناً، باعتبار ذلك عملاً مقاوماً، أما خطف أحد الأهالي من مدينة سلمية، فإنه رغم وضوحه لا يحظى باعترافٍ صريح، وإن كان ضمنياً يحظى باعتراف لا يقبل الجدل.

21- بحيث يمارس المتسلط انتهاكاته بشكلٍ علنيٍّ مع ترك مجالٍ صغيرٍ لعدم اتهامه مباشرة، وهذا المجال وظيفته تحقيق "توازن إستراتيجي" كما يسمّى في علوم الأحياء التطوّريّة، بحيث يخلق فرصة انسحاب الطرف المقابل دون أن يعلن عنها ممارس السطوة صراحة، وهكذا يتشكّل بين المتسلط والضحية عقدٌ مخفيٌّ ينتقل إلى لاوعي الأجيال. كما حدث في ثمانينيات سوريا، وكما فعل النظام حالياً من حيث إطلاق النار على المتظاهرين واتهام عناصر مخلة بالقانون... تعذيب حتى الموت في أقبيته وإنكار ذلك... وكما تفعل الشبيحة تخطف وتقتل وتنتهك لكن تحت قناع، ليس وظيفته الإخفاء بل وظيفته الهيمنة. (لتفصيل أكثر يمكن للقارئ أن يراجع ميشيل فوكو في كتاباته العديدة .. ويجب الإشارة إلى أن ممارسة الهيمنة هنا تختلف عن الصدام الذي نراه متبعاً في المواجهات بين الجيش الحرِّ مثلاً والنظام) أما السبب القانونيُّ فهو ثانويٌّ في ذلك.

ب) في بداية عام 2014 تمَّ خطف الشخص (ن) من داخل المدينة، حيث ادّعى الرجال الذي أحاطوا به أنهم من أجهزة الأمن، كي لا يقاومهم، ثم قاموا بالاعتداء عليه بالضرب، واقتادوه إلى جهة مجهولة. لحسن الحظ استطاع أحد أقربائه العامل في إحدى مؤسسات الدولة من تتبّع خطه الخليوي، ليكتشف أنه محجوزٌ في قرية "خنيفيس"، فقامت عائلته بتهديد آل سلامة. ولأن الرهينة فقيرٌ ولا يملك مالاً، تمَّ إطلاق سراحه بعد أن جُرِّدَ حتى من حذائه. وخلال الخطف كان الخاطفون يقلّدون اللهجة البدوية، وادّعوا أنهم جيشٌ حرٌّ، في حين أنه كان من الواضح بالنسبة للرهينة أنهم من العلويين. وحين قرروا إطلاق سراحه قالوا له إنه كان لدى فرعٍ أمنيٍّ، وإنهم فقط يحققون معه. وكان أحد الباحثَين على اطّلاعٍ مستمرٍّ على عملية الخطف حتى نهايتها.

وهذه الحالات تمثل تماماً سياسة الخطف التي تقوم "مافيات الشبيحة": اعتراف ضمني لا تصريح، إيحاء واضح لا إعلان. ولهذا قلنا أعلاه إن الخطف لم يكن ليولّد حالات غضبٍ تتجلّى بشكل احتجاج، في حين كانت المشكلات التي يكون مفتعلها واضحاً وحجتها صارخة هي من يقدح الشرر.

3- من هم هؤلاء؟ (انظر الملحق 1 والملحق 2 للاطّلاع على أسمائهم وتوثيقنا لبعض المعلومات عنهم)

تشكل البنية العائلية القوام الأساسي "للمافيات" التي تمارس هذه الأعمال ولاسيّما "آل سلامة" في مدينة سلمية والذين يقطنون حي "ضهر المغر" في سلمية والذي أصبح الأهالي يطلقون عليه: "دولة ضهر المغر"؛ ومجموعة "محمود عفيفة" في خنيفيس والتي أيضاً يطلق عليها الأهالي "دولة خنيفيس" في إشارةٍ لاستقلاليتها الكاملة عن الدولة؛ إضافة إلى العناصر التي توجد في قرية "صبورة" مثل "غزوان السلموني" (المتهم بالمسؤولية عن مجزرة "المبعوجة"، والذي اعتقل لمدة أقل من أسبوع بناءً على ذلك، ثم أطلق سراحه ليعاود نشاطه التشبيحي من جديد وكأن شيئاً لم يحدث، بل تمَّ إطلاق النار بشكلٍ كبيرٍ في الجو احتفالاً بخروجه من السجن. وبعد ذلك بعدة أشهر، قام بإطلاق النار على شرطيٍّ في السرايا الحكوميّ، لأن الأخير منعه من الدخول بسلاحه، كلّ هذا من غير أن يطاله القانون). وهؤلاء جميعاً باتوا يُذكرون بالاسم حتى من قبل أشد الموالين حماساً للنظام.

وبالإضافة للبنية العائليّة الواضحة، تمتلك هذه "المافيات" بنيةً طائفيّةً تُعتبر كأحد البروزات الهامّة لوظيفة حماية "النظام" التي وجدت أصلاً من أجلها. فيمكن ملاحظة أن الأبرز بينها –

على الأقل– امتداد عائلي\طائفي لمن يسندها في أجهزة الأمن مثل المخابرات الجوية (آل يونس احتفظوا في السيطرة على مناصب فرع الجوية في سلمية وهم من العلويين في قرية صبورة) والمخابرات الجويّة في حلب التي يرأسها "أديب سلامة" الذي منح النفوذ لآل سلامة في المدينة.

وهذا لا يعني أن المنتسبين جميعهم من المحسوبين على العلويين، بل هناك من هو محسوبٌ على الإسماعيليين مثل "فاضل وردة" و "وائل جاكيش" ومن هو محسوبٌ على السنّة مثل "سمير الظريف". مع ملاحظة أنهم لا يتمتعون بالنفوذ الذي يتمتع به "آل سلامة" و"الدربولي" و"عفيفة"ة وغيرهم.

4– حدث خلال السنوات الماضية اشتباكاتٌ بين بعض هذه المجموعات مع بعضها الآخر، في محاولةٍ لفرض النفوذ. كما حدث بين آل سلامة وآل دوم (وهم من الشيعة الاثني عشرية، قاموا منذ بداية الثورة بتشكيل ميليشيا خاصّة بهم، ذات طابعٍ شيعيٍّ، مدعومة من حزب الله ضمن المدينة، وحدث اشتباكٌ بينهم وبين آل سلامة خلافاً على النفوذ[23]).

ونجد في الملحق (1) عدة أمثلة من اشتباكاتٍ بين عناصرَ تنتمي إلى مجموعاتٍ مختلفة، أو بين عناصر من هذه المجموعات والجيش أو القوى الأمنيّة النظاميّة. وهذه الحالة تعبّر عن إحساسٍ بهوية العصابة التي تجمع أفرادها والتي تحرص على حمايتهم، وما يكرّس هذه الهوية هو أن الدولة حين تريد أخذ فعل ما تجاه هذه "المافيات"، فإنها تعاملها كمجموعةٍ كاملةٍ ذات نفوذٍ قويٍّ لا كفرد، كما حدث مع وزير الداخلية مثلاً.

5– تسيطر هذه الجماعات على عدة قطاعاتٍ اقتصاديّةٍ في المدينة، مثل سيطرة آل سلامة على سوق الهال وهو بورصة الخضار في المدينة، وعلى الحواجز التي تجرُّ الكثير من المال لأصحابها، مثل حاجز المليون "لصاحبه" الدربولي. لا توجد لدينا معلوماتٌ دقيقةٌ عن شرائهم لعقارات بطريقةٍ واسعةٍ في المدينة، لكن هناك عدة شهاداتٍ أكدت لنا أنهم يشترون عقاراتٍ بمبالغَ كبيرةٍ، وأحياناً عن طريق وسيطٍ من الإسماعيليين كي لا يخلقوا حساسيةً طائفيّةً، وهذا أحد أسباب تضييقهم على الأهالي للهجرة وبيع عقاراتهم. وهناك عدة شائعاتٍ تناولها مؤيدون حول بيعهم للسلاح في السوق السوداء حتى لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

وهم بذلك يعملون في إطارٍ لا قانونيٍّ ضمن اقتصاد الحرب المعتمد مباشرةً على العنف، ويعتمدون على الهيمنة التي يتمتعون بها وعلى الأموال الطائلة التي حصّلوها كي يفرضوا نفوذهم

23 راجع كتاب: أمراء الحرب .... مرجع سابق

الاقتصاديَّ على المجالات ذات الطابع التجاريِّ الواسع – مثل سوق الهال –والسمسرة. ويردد بعض من استمعنا لشهادتهم أن "لا شيء يمنعهم مستقبلاً من افتتاح مشاريعَ معينةٍ لتبييض أموالهم، ولإحكام قبضتهم الاقتصاديّة على المجتمع". وهم على أية حالٍ أصحاب القبضة الماليّة والاقتصاديّة الأوسع اليوم.

مهمتنا أن ندقق أكثر فيما إذا كانت هذه "المافيات" –ضمن إطار المدينة مثار البحث– تمتلك صفات "شريحة" قادرةٍ على الاستمرار، ومن ثمَّ هل تملك قدرةً إستراتيجية أم إنّ وجودها ظرفيٌّ؟ وكيف تشكّلت، هل بالتنسيق مع النظام أم رغماً عنه؟ هل لاتزال تحت جناحه أم استقلت عنه؟ ما هو أثرها على المدينة؟

عقابيل "المافيات" في سلمية

ردُّ فعل المجتمع تجاهها:

ظهرت عدّة أشكال من ردود فعل المجتمع في سلمية تجاه هذه "المافيا"، تنوّعت بين كونها طبيعيّةً تلقائيّةً، وبين كونها نتيجة "إدارة أزمة" من قبل "النظام"، وغابت عن كونها منظّمةً بشكل كافٍ من قبل المجتمع.

تشكّلت كياناتٌ موازيةٌ، مثل فرع "صقور الصحراء" (انظر ملحق 2) وهي ميليشيا "نخبة شبيحة" تعمل في الساحل وحمص، وادعت في مدينة سلمية دور الضابط الأخلاقي، بحيث لاحقت بعض عصابات الخطف أو حاولت أن تمنع عمليات الخطف. معظم أفرادها من أبناء المدينة. وقد حدثت خلافاتٌ بين قياداتها وأعضائها، وحالياً لا يوجد ذكرٌ قويٌّ لها في سلمية على عكس ما كان خلال الربيع الماضي.

كذلك تمَّ تشكيل كتائب البعث لتكون قوةً أمنيّةً تحمي المدينة من التجاوزات، ولم نحصل على معلوماتٍ تفيد بوجود انتهاكات قامت بها كتائب البعث نفسها، لكنها حتماً لم تستطع أن تفعل أيَّ شيءٍ حيال ما يجري في المدينة. مع العلم أن الأفراد الذين ينتمون إليها والذين نعرف بعضهم شخصياً، بعثيون متمسكون بالحزب. ويبدو أن مطالب الأهالي التي تجاوزت وجود شعبة الحزب، سببت لهم إزعاجاً وزادت من تهميش حزب البعث في المدينة. وهذا يتوافق مع ما قلناه أعلاه أن أفراد "المافيا" الجدد بدؤوا يتجاوزون سلطة الجميع، في حين أن البعث يحاول أن يحافظ على

كونه صاحب السلطة في المدينة ولو شكلياً. في النتيجة لم تستطع هذه الكيانات أن تجذب العديد من الأهالي رغم محاولاتها.

ظهرت ردّة فعلٍ أخرى وهي الهجرة والهرب من المدينة، وكما قال لنا أحد المهاجرين: "هناك معادلةٌ الآن في الأرض، لا شيء سيُحَلُّ لا شيء ستفعله الدولة، إما أن تقبل بما يحصل أو تهاجر". ولا شكَّ أن الهجرة سببت خسائرَ كبيرةً للأهالي، ويعتبر العديد من المهاجرين أنفسهم أن ما حدث هو تهجيرٌ لا هجرةٌ، والسبب الذي يحلُّ في المرتبة الأولى هو "المافيا" من خلال حديثنا مع عددٍ منهم.

الشكل المباشر لردّة الفعل والذي أعطى الأزمة هيكلها الواضح اليوم، هو الموجة الثانية من الاحتجاج، والتي أدت إلى قدوم وزير الداخليّة إلى سلمية، وإطلاق الوعود بحلِّ المشكلات، ومن ثمة تبيّن أن هذه الوعود كانت خلّبيّةً وغير قابلةٍ للتحقق في أرض الواقع، ومن جهة أخرى كانت هذه الوعود توريطاً أكبر للدولة؛ إذ نصّت آلية العمل على إيجاد دورياتٍ مشتركة، فإذ بهذه الدوريات المشتركة عاطلة عن العمل، يتهمها السكان بالوقوف نهاراً على الطرق الرئيسة بغية الحصول على المال، وليلاً يقفون في الشوارع الرئيسة للتحرش بالنساء. في حين أن مهمتهم – مثل إزالة التفييم عن السيارات التي تستخدم للخطف– بقيت معطلة بشكلٍ كبير. وهكذا أدّت خطة الوزير إلى كشف المزيد من عجز الدولة، وهو ما سيصعّبُ المهمة لاحقاً على الدولة ويضيّق الخيارات أمام السكان.

بين إطلاق هذه الوعود وحتى الحادثة التي جرت بتاريخ 12/ 9/ 2015 (إطلاق النار على صاحب الكازية من قبل "علاء الصالح"، ومن ثمَّ مهاجمته للدوريات المشتركة، وهو الشخص ذاته الذي سبّب موجة الاحتجاج الثانية، في حين أن أخاه القتيل هو مسبّب موجة الاحتجاج الأولى) هدأت موجة الغضب، وكان هناك ترقّبٌ قائمٌ، بطبيعة الحال، لزيارة الوزير على أمل أنه "سيحلُّ المشكلة".

ومع استمرار الانتهاكات واستمرار الخطف (مثلاً تمَّ خطف "سامي جمول" وهو ضابطٌ متطوّعٌ في قلب سلمية الساعة الواحدة والنصف ظهراً، وهو ما اعتبره الأهالي "استهانةً بالجيش")، واستمرار أزمة المحروقات التي تشكّل استفزازاً واضحاً للأهالي لأنها عبارةٌ عن "سرقة على المكشوف"، عادت موجة الغضب للتصاعد من جديد، لكن هذه المرة بشكلٍ أكثر جرأة. فأصبح المؤيدون أنفسهم يسمّون أصحاب الانتهاكات بالاسم –وظهرت لأول مرّة تنظيماتٌ "لأخذ الحقِّ"،

متأثرةٌ بما حدث في كلٍّ من اللاذقية ولاحقاً في السويداء، فظهر ما سمّي بـ "انتفاضة شباب سلمية"، وبعدها ظهر ما سمّي بـ "فدائيون قادمون". (في حال تطوّر عمل هذه التنظيمات سنصبح أمام نمطٍ رابعٍ من الاحتجاج قد يكون خطيراً على المدينة بشكلٍ أساسيٍّ)



صورة (4)

عبارة "كما يحدث في السويداء الآن من مظاهرات ضد الفساد سيحدث في سلمية" نشرتها مبادرة انتفاضة سلمية، وذلك قبل اغتيال البلعوس.

انتفاضة شباب سلمية

لا يوجد إعلانٌ عمّن يدير ويقف خلف هذه المجموعة التي بدأت تعلن أنها تستخدم التصوير المخفيَّ لالتقاط المفسدين وممارسي الخطف، وتنفّذ دورياتٍ سريّةً ليلاً. لكن يبدو أنها لا تحرص بشكلٍ كبيرٍ على سريتها وسريّة أفرادها، ممّا يوحي أنهم (أفرادَها) غير خائفين من ردّة فعل "المافيا".

في البداية ظهر خطابها وكأنها مبادرةٌ حياديّةٌ تعنى بالأمور المدنيّة فقط، لكن لاحقاً قامت بشكر الأمن العسكريِّ لقيامه بمراقبة إحدى الكازيات، ممّا يعني أنها تقوم بالعمل حاملةً معها مسلّمة (الدولة القوية) التي تريد وتستطيع أن تحارب "المفسدين".

كان أقصى خطابها كما يظهر في الصورة (5) هو الدعوة لاعتصامٍ سلميٍّ في حال لم يتمّ تلبية المطالب.


لجنة إنتفاضة شباب سلمية
القرار رقم1
الأشخاص الذين يقولون بأنه لا يمكننا أن نفعل شيئ بإمكانهم أن يلتزمو الصمت ونحن نعلم بأن لديكم طرف ←
بعمليات الفساد في السلمية وتعملون على إنهيار ثقة المواطن بنفسة وبالغير
سيتم إعلان عما قريب عن حاجتنا لبعض فنه من الشباب للمساعدة في التنسيق أكثر على أرض الواقع ←
سنتكلم مع الجهات المعنية وإرسال الثبوتيات وملفات التي نقوم بتقريرها عن الفساد بكافة أنواعة←
في حال عدم الإستجابة من السلطات المعنية سيتم إتخاذ عدة قرارات من بينها الخروج بإعتصام سلمي ونشر ←
أسماء وملفات وصور الفاسدين لتجنب العمل معهم. إستنجار قافلة محملة بالوقود(بنزين+مازوت) تباع بالسعر
المعترف عليه من قبل الدولة السورية تحت إشراف شعبي
إقالة بعض العاملين في مديرية المياه في السلمية ورفع تقرير كامل ومفصل عن أفعالهم ملحق بكافة الثبوتيات ←
تحت إشراف شعبي
إقالة بعض العاملين والمسئولين في مديرية الكهرباء المسئولون عن حرمان المدينة من الكهرباء من أجل ان ←
يشتري المواطن البنزين الحر لتشغيل المولدات التي يقوم تجار الكهرباء ببيعها
إقالة مدير المنطقة ورفع ملفه إلى الحكومة السورية مرفق بتقارير مسجلة وموقعة عن أفعالة←
وضع كمرات مراقبة ليلية في بعض الأماكن والطرق الرئيسية لمراقبة حالات الطرق والخطف في اليل←
وضع مراقب على الأفران الأليه ومعرفة عدد الكميات والأوزان التي يتم توزيعا من مادة الخبز للمواطن←
تشكيل فرقة عسكرية مسئولة عن مؤازرة حماية لجنة الشباب من حالات الإعتداء والإهانة والمحاسبة بالرد★←
المبرح
وأخيرا وليس بأخير أرجو من أهالي مدينة السلمية الكرام
نحن أولادكم نعمل من أجل مصلحة المدينة ومصلحة شعبها الجائع والمحروم من حقوقة نتمنى دعمكم بشكل
متكامل لتحقيق ما خربة المفسدون والمشاركة بإعتصام
سلمي في حال عدم الرد علي مطالبنا ونحن مستعدون لتقديم دمائنا من أجل أمي وأبي وسلمية وأخوتي المواطنين
والله على ما نفعل شاهد
لجنة إنتفاضة شباب سلمية
معا"لمحاربة المفسدين والفساد
https://m.facebook.com/antifada2015
سلمية تنتفض

الصورة (5)

"القرار رقم 1 من لجنة انتفاضة شباب سلمية"

من الملاحظ أنه بعد هذا "القرار رقم 1"، ومع تضخّم الأزمة بشكلٍ حادٍّ، لم يصدر "القرار رقم 2" كما كان يفترض، وهو ما يثير الريبة بأوساط المدينة حول جدية هذه المبادرة؛ حيث وجدنا الرأي بين من سألناهم أما يشير لهذه المجموعة بـ "الشباب الأغرار" أو يشكك بهم على أساس أن الأجهزة الأمنية سبق لها أن لجأت إلى مثل هذه الحيلة لاصطياد المتحمّسين وضرب أيِّ مبادرةٍ حقيقيّةٍ محتملة. ويبدو في أيٍّ من هذين الاحتمالين أن الأزمة أصبحت بحاجةٍ إلى أدواتٍ جديدةٍ لمجابهتها أو إدارتها.

عدا عن هذه المبادرة، التي صمتت خلال الأزمة الحادّة (بعد 9/12)، كان هناك دعواتٌ من بعض الأهالي لقطع طريق حمص الدوليّ الذي يمرُّ من سلمية أو الاعتصام في الساحة، والدعوة لاجتماع العائلات واتخاذ قرارٍ مشتركٍ، والكلام من جديد عن مبادرةٍ من الحكومة لحلِّ المشكلة بشكلٍ جذريٍّ.. الخ

وفي تاريخ الاثنين 14\ 9 \ 2015 اجتمعت بعض عائلات المدينة –أي إن العمل انتقل ليصبح مرتبطاً بالحالة العائلية والتي تمنح شعوراً بالقوة وبالارتداد الدموي للقرابة أكثر من غيرها– وتمَّ

الاتفاق على اعتصامٍ سلميٍّ صامت يومَ الأربعاء 9/16، وفي حال عدم تلبية المطالب قد يتطوّر الاحتجاج إلى إضرابٍ.

وظهرت أصواتٌ فرديّةٌ تدعو لدخول "حزب الله" و"لواء أبي الفضل العباس" إلى سلمية؛ لأنهم يملكون من القوة ما يكفي لتشكيل قوة ردع. (وهو نمطٌ مقاربٌ لما يحدث في بعض القرى العلوية لمواجهة الشبيحة، لمعلومات أكثر راجع "كتاب أمراء الحرب..." سابق الذكر)

وهكذا نرى أن نمط الاحتجاج هو عبارةٌ عن احتجاجٍ خطابيٍّ يعتمد على الوعيد. والمجتمع يتحرك ببطءٍ شديدٍ في ردّات فعله بتأثير الوعي الجمعيِّ بخطر "المافيا" التي تثبت قوتها بتزايدٍ.

النمط الثاني، وهو النمط الأكثر خطورةً والأقل حضوراً في آن (استدعاء قوى أجنبيّة طائفيّة صريحة الخطاب الطائفي للحماية مثل النموذج الشيعيِّ– ولاية الفقيه)، وهو ما يعني في حال حصوله ليس فقط تهديد هوية المدينة، وإنما تهدد سلطة البعث ذاتها.

النمط الثالث (الممكن) للاحتجاج: خروج مظاهراتٍ واحتجاجاتٍ وهو ما لم يحدث منذ موجة الاحتجاج الأولى التي جوبهت بمظاهرةٍ مضادّةٍ مترافقة مع رصاص كثيف في الهواء وهتافاتٍ طائفيّةٍ فجّة. وهو ما يعني أن ردّة فعل "المافيا" هذه قد آتت أُكُلها ولو مؤقتاً.

فقد أصرّت أجهزة النظام، والمسؤولون الذين قدموا من حماه لاحتواء الأزمة في تاريخ 2015/9/16 (تاريخ الدعوة للاعتصام الصامت)، على عدم القيام بالاعتصام واعدين بتنفيذ مطالب الناس. وهذا يعني أن "النظام" حريص على منع المجتمع من ممارسة أداته الطبيعية (الاحتجاج) ولو كان لدعمه في تطبيق القانون. وهذه النقطة تؤكد لنا من جديد أن "النظام" يضع في حسبانه بقاء المجتمع منزوع الأنياب دون أن ينزع أنياب الخارجين على القانون كما يسميهم (أي "المافيا").

وقد نجح النظام في مسعاه هذا بشكلٍ كامل، ورضخ المجتمع للوعود من جديد ما شكّل هزيمةً له أمام "المافيا"، في تكرارٍ لِما حدث قبل أشهر، وقبل عام.

بعد هذه الاستجابة من "النظام" ظهرت مبادرةٌ جديدةٌ على غرار "انتفاضة شباب سلمية" واسمها "فدائيون قادمون". وإذا كانت الأولى قائمة على هوية الانتماء السلموني، فالثانية قائمة على هوية إسماعيلية صريحة، فهم يعرفون أنفسهم كإسماعيليين سوف يحمون "حصراً" الإسماعيليين من إرهاب "التسلط".

والظهور الفوري لـ "فدائيون قادمون" بعد الأحداث الأخيرة، وإعلان المجموعة فشل وعود المسؤولين فور تصريحهم بها، وطابعها الطائفيّ الصريح، يزيد الشكوك بوجود يدٍ مخابراتيّةٍ خلفها. على كل حال، وسواء كانت هذه اليد خلفها أم كانت مبادرةً عفويّةً فهي تصب من حيث لا تعلم في مصلحة الأجهزة الأمنية. أقله أن هذا النمط من "العصابات المضادّة" سيغذّي حجج ومبررات وجود "المافيا"، ولاسيّما أن كليهما بدأ باستخدام الهويات الطائفيّة. أما في حال كانت ردة فعل فستكون دليل على أن درجة تطوّر "المافيات" بات، في ظل كبت المجتمع، يستدعي قوةً مضادّةً لها تشبهها تبرر أعمالها كلَّها، في تكرارٍ محزنٍ ومخيفٍ للأزمة السورية منذ 2011، حين استخدم النظام وغذّى القوى المسلّحة والطائفيّة الجهادية؛ لذا نعتقد أن هذا النمط سيكون خطيراً على المدينة، إن لم يتم مواجهته والانتهاء منه، سيؤدي إلى انتزاع كلِّ حجةٍ من يد المجتمع للاحتجاج، فلن يكون هناك متّسعٌ أبداً للتفكير، مجرد التفكير، باعتصام، وستصبح الساحة ساحة احتقانٍ شديدٍ، طائفيّ القوام مع هيمنةٍ واضحةٍ "للمافيا" صاحبة السلطة الأقوى، الخاسر الوحيد فيها هو المجتمع.

أخيراً: تقوم حالة الاحتجاج في مدينة سلمية على نقطتين أساسيتين تميّزانها بوضوحٍ عن المظاهرات التي اندلعت عام 2011.

أولا: هناك مطلبٌ معيشيٌّ وحياتيٌّ يجتهد أصحابه بفصله عن أي مطلبٍ سياسيٍّ، وهو ما يقف على النقيض من التجسد السياسيِّ للمظاهرات الأولى في الثورة السوريّة في عام 2011.

ثانياً: هناك طرحٌ كاملٌ يقوم بالتسليم بقدرة "الدولة"، بشرعيتها، وكفاءتها، وإرادتها على حلِّ المشكلات؛ حتى في أقصى نقاط التصعيد التي تهدد بالإضراب. ويبقى هذا التعويل أساسياً وجوهرياً حتى بالنسبة للعصابات المضادّة. في حين –مثلاً– أن تظاهرات 2011 كانت تتحرّك بسرعةٍ نحو مماهاة النظام بالدولة والعمل على الانشقاق عنها، وعنه، لصالح "رغبةٍ" بدولة ونظام جديدين.

"الدولة" وأزمة "المافيا" مع المجتمع في سلمية:

كان دور الدولة في هذه العلاقة هو تأدية دور الوسيط بين الطرفين. ففي جميع مفاصل الاحتكاك بين الطرفين (المجتمع / "مافيا") كانت الدولة عبارةً عن الطرف الذي يتدخل ليمتصَّ غضب المجتمع، ويتوعّد بلجم "المافيا". تجلّى هذا في زيارة المحافظ لسلمية أيام موجة

الاحتجاج الأولى، وزيارة وزير الداخلية أيام الموجة الثانية، وزيارة كبار المسؤولين الأمنيين في حماه بعد حادثة 9/12.

ومنه نستنتج:

أولاً) أن الدولة تقرُّ بلا قانونيّة من أسميناهم "المافيا"، وفي الوقت ذاته تقرُّ بـ "شرعيتهم" الوطنية؛ حيث يحدث التمايز بين القانون والشرعية، وهذا التمايز قائمٌ على الاعتراف أنهم فعلاً ينتهكون القانون، لكنهم يكتسبون شرعية من خلال "دفاعهم عن الوطن".

ثانياً) أن الدولة لا تمارس سلطتها إنما ترجئها، وتفاوض منتهك سيادتها ("المافيات")، وعملية الإرجاء تأخذ شكل اتخاذ تدبيرٍ جديدٍ مثل الدوريات المشتركة. وهو يعني أنها بأجهزتها الحالية، وبوضعها الحالي، غير قادرةٍ على ضبطهم؛ لذا تضطر إلى خلق أجهزةٍ مركبةٍ جديدةٍ تعجز بدورها عن معالجة المشكلة، وربما تتحوّل بدورها إلى مشكلةٍ لاحقاً.

وهكذا كانت الدولة "تخدرنا بإبرة بنج" كما قال لنا أحد الأهالي. وهي فعلاً تفعل ذلك فعمليات الإرجاء ومن ثمَّ تصاعد رتبة ممثل الدولة الذي يأتي للمدينة، والفشل في تطبيق أي وعدٍ، هو عمليةٌ تجعل المواطن يفقد الثقة في دولته.

أخيراً في سلوك "النظام" هناك رهانٌ على أن أهالي المدينة سيعودون إليه في كلِّ مرةٍ، لأن لا طرف ثالث يلجؤون إليه، وهم غير قادرين على عصيانه في الوضع المعقد الراهن، لأسبابٍ جغرافيّةٍ واقتصاديّةٍ وأمنيّةٍ عرضنا بعضها. وهو ما يمنحه (مع عوامل أخرى) الفرصة لإرجاء مشكلته مع "مافيات" يحتاجها لحمايته. بل هناك من أخبرنا من شهودنا بأن "المعادلة على هذا الشكل فيها ما هو مريحٌ للنظام، الذي يجلس في موقع الحكم بين متخاصمين". ولهذا التحليل ما يبرره في استراتيجية النظام سابقة الذكر، التي يمكن وصفها بـ "المغامرة".

دون أن ننسى أن خطاب النظام – الدولة هو خطاب حماية الأقليات؛ وقمعه للأقليات ضربٌ لخطابه في العمق، الأمر الذي سيحرج أيضاً أطرافاً دولية لا النظام فقط.

نتائج دور "الدولة" في الأزمة

لم تستطع "الدولة" تحقيق الوعود، وحدث هذا الإخفاق عن طريق تحدّي "المافيا" لقراراتها بشكل علنيٍّ؛ ممّا يعني زيادة فعليّة –بمساهمةٍ واعيةٍ أو غير واعيةٍ، إراديّةٍ أو غير إراديّةٍ من الدولة / النظام_ في قوة هذه "المافيا".

أدى كذلك هذا الاخفاق إلى تضييق الخيارات أمام الأهالي، فإلى أيٍّ حدٍّ يمكن الاعتماد على "الدولة"؟ وما هو المدى الزمنيُّ الذي سيمنح لها كي تأخذ قراراتها مفعولها؟ هذه أسئلة شاعت بين الأهالي على ما نقل لنا شهودٌ منهم. مع شيوع الاعتقاد بينهم بأن أيَّ مهلةٍ زمنيّةٍ يعطونها لها هي شكلٌ من أشكال التوازن مع "المافيا"، وليس أملاً بحلِّ المشكلات. ممّا أدى لقناعة بأنه "إذا لم تتحقق المطالب الآن فهذا يعني أننا خسرنا"، حسب تعبير شاهد.

إذن نتائج سلوك الدولة/النظام هو: تقوية شوكة" الماف"يا واحتكارها للسلطة؛ بحيث صارت سلطة "المافيا" مستقلةً نسبياً عن سلطة الدولة/ النظام. وأدى الدفع باتجاه الحسم مع الأهالي، وعلى حسابهم، باتجاه اللحظة الحرجة التي تبدو أنها أقرب بكثيرٍ ممّا كانت عليه من قبل، والتي ستحدد ليس فقط مستقبل مجمل العلاقات "مافيا"– دولة/نظام– مجتمع، وإنما مستقبل المدينة ذاته.

ما هو فعل "المافيا" باتجاه المجتمع – الدولة/النظام؟

تشكّلت هوية "المافيا" أساساً على ردّة فعلها: أولاً على المجتمع من خلال –مثلاً– تكريس الهوية الطائفيّة والعائليّة لها (مثل المظاهرة المضادّة التي خرج بها "الشبيحة" في مواجهة موجة الاحتجاج الأولى وغيرها). وثانياً من خلال تحدّيها لقرارات الدولة بشكلٍ علنيٍّ وانتصارها في كلِّ مرةٍ تعلن التحدي فيه.

من ناحيةٍ طائفيّةٍ:

عمد عناصر "المافيا" إلى اللعب على الوتر الطائفيِّ، منذ موجة الاحتجاج الأولى حتى اليوم، كما نرى في الصورة رقم 7 تعليقاً لأحد أفراد آل سلامة، وهذا لا يعني أنهم ينطلقون من منطلق طائفيٍّ، فضحاياهم ينتمون لجميع الطوائف بما في ذلك العلويّون.

في المقابل لم تكن حتى الآن ردّة الفعل العامّة من قبل مجتمع سلمية طائفيّةً، خلا "فدائيون قادمون" التي لم نستطع الوصول لما يثبت كونها تنتمي لمجتمع المدينة فعلاً، بل نجدها التزمت صفة التحركات المدنيّةً ضد خارجين على القانون.



صورة (7) خطاب طائفيّ لحيدرة سلامة

الفصل الثالث

إستراتيجية كلٍّ من النظام، "المافيا"، والمجتمع في سلمية

إنّ الإستراتيجية التي يتبعها أي كائن ثقافيٍّ، سياسيٍّ، أو حتى حيويّ تمنحنا القدرة على استشراف سلوك هذا الكائن – الكيان لفترةٍ طويلةٍ بقدرٍ كافٍ من الزمن؛ إذ إن تغييرها لا يحدث إلا عند تعرّض الكائن لنقلةٍ نوعيّةٍ، سواء لاقتناص فرصةٍ ما، ليس باستطاعة إستراتيجيته القديمة تحصيلها، أو للنجاة من كارثة لم تعد الإستراتيجية القديمة قادرةً على معالجتها.

وكي نحددها إجرائياً –قدر الإمكان– يمكننا أن نقول إنها الناظم الأكثر ثباتاً والأكثر ديمومةً زمنياً، وهي ذات هويةٍ واضحةٍ حتماً؛ بحيث لا يمكن الكلام عن "لا إستراتيجية". فكلُّ كيانٍ له إستراتيجيته الواعية أو غير الواعية، وتحديدها تحليليّاً يعني الإجابة عن سؤال: كيف يقوم هذا الكائن بإدارة عنصري الخسارة والربح بغية تحقيق هدفٍ أول هو بقاؤه (حيث يشمل البقاء القدرة اللاحقة على الاستمرار).

وضمن الإستراتيجية لا يملك أيٌّ من الخسارة والربح قيمتهما الخاصّة كربحٍ (إيجابية الآن وهنا تكتيكياً) وخسارةٍ (سلبية الآن وهنا تكتيكياً) بحدِّ ذاتهما، وإنما يُمنحان قيمتهما ضمن فضاء الإستراتيجية؛ بحيث يمكن أن يكون الربح = سلباً، والخسارة = إيجاباً بالمعنى الإستراتيجيّ.

"إستراتيجية" المجتمع في مدينة سلمية تجاه الأزمة الحالية:

تمتاز "الإستراتيجية" الحالية في المجتمع، إضافة لكونها غير منتظمةٍ، وأقرب ما تكون إلى إستراتيجيةٍ غير واعية، بأنها منقسمةٌ إلى إستراتيجيات متناقضةٍ؛ حيث نجد فيها طرفين نقيضين بشكلٍ كاملٍ: من طرف هجرة فردية إلى أوروبا، وبيع العقارات التي يملكها أصحابها. وهذا –إن صحت تسمية هروبٍ فرديٍّ بإستراتيجية– يشكّل نقيضاً للحالة الجمعيّة باعتبار أنه قائمٌ على الحلِّ الفرديِّ البحت، أو حلِّ مجموعة الأفراد المذررين. الطرف النقيض الآخر هو إستراتيجية الاحتجاج التي أضأنا عليها خلال الصفحات الماضية: التمسّك بالمجتمع القابع والمستوطن في هذه المدينة، وتحسين ظروف الحياة فيها، ما يعني الحدّ من الهجرة، وعدم القبول بترك الأرض.

في حين أنهما يلتقيان في نقطة المطالبة بتحقيق حاجاتٍ حياتيّةٍ بحتة، بتهرب من أي حاملٍ سياسيٍّ، كنتيجة للرعب مما حصل في سوريا من أقصاها لأقصاها.

وتقوم إستراتيجية الهروب – الهجرة على فكرة "فشل" الدولة ومن ثمة لا شرعيتها، ولو بأداء الوظيفة الخدميّة لها؛ حيث إن المهاجر يرفض بهجرته الالتحاق بجيش هذه الدولة وييأس من حلّها لمشكلاته. أما إستراتيجية الاحتجاج التي شهدناها في المدينة فتقوم –حتى الآن– على التسليم بشرعية، وبقدرة، وإرادة الدولة على تلبية المطالب.

ويحظى هذا الفضاء الشواشي الإستراتيجي بتشظّياتٍ أخرى، فمن خلال مقابلاتٍ قصيرةٍ مع (16) شخصاً من مدينة سلمية (يتوزعون بين: حياديين، وأقرب للمعارضة، وأقرب للنظام) وهم جميعاً من الوسط الثقافي الناشط، والمؤثرين اجتماعياً، يمكننا أن نضع النتائج التالية:

المشكلة الأساسية	إمكانية استمرار هذه المشكلة	أفضل حلٍّ لسلمية ضمن توقعات الشخص للمستقبل
14 شخصاً من 16 يرون أن المشكلة الأساسية الآن في سلمية هي الشبيحة، والاعتداءات، وانعدام الأمن وغير ذلك من عقابيل وجود هذه الجماعات المسلحة والخارجة على القانون.	9 أشخاص من 16 لا يعرفون إن كانت مسببات المشكلة قادرةً على الاستمرار أم لا	11 شخصاً من 16 يرون أن الأفضل هو حماية دوليّة لسلمية ومن هؤلاء شخصٌ واحدٌ يرى أن الأفضل حماية دوليّة مع وجود قوةٍ من الأهالي مكوّنة من جميع الأطراف الذين لم يشاركوا في القتال سابقاً
شخص واحد من 16 يرى أن المشكلة هي الهجرة المدفوعة بضعفٍ ذاتيٍّ لدى المهاجر	5 أشخاص من 16 يرون أنها ستستمر، واثنان من هؤلاء يرون أنها ستستمر لكنها ستكون أخف وطأة بقليل	اثنان من 16 يريان أن الحلَّ هو تمكين الجيش وإطلاق حريات التنظيمات المدنيّة، أو إطلاق الجيش بحيث يكون القرار الأمنيُّ بيد الوجهاء
شخص واحد من 16 يرى المشكلة ذات بعدٍ اقتصاديٍّ حيث إن جميع مقومات الحياة تقريباً مفقودة.	شخصان من 16 يريان أنها لن تتوقف إلا بشرط وجود قوةٍ عسكريّةٍ قادرةٍ على ضبط الوضع	3 أشخاص من 16 يرون الحل بسيطرة الجيش الحرِّ – مع أهالي المدينة بعد إصلاح الجيش الحرِّ كشرطٍ لذلك.

لا يصلح هذا العدد من الأشخاص للتعميم، أولاً لقلّة العدد، وثانياً لأن الذين عبّروا عن آرائهم عبّروا عنها في مجالٍ خاصٍّ لا عامٍّ من دون أن يشعروا بأن ما يقولوه بخصوص مصير الناس له أيّ تبعاتٍ على الناس أو عليهم، وهو ما يختلف جذرياً عن الإستراتيجية التي لا تكون إلا في مجالٍ عامٍّ، تأخذ في حسبانها العديد من المخاوف والمحاذير، وهذا ما يجعلها "إستراتيجيةً".

أما حوارنا مع العينة فكان لاستطلاع القناعات التي من الممكن أن تغيّر / تثبت إستراتيجيات المجتمع لو أتيح لها الظرف، ولكشف نقدها لهذه الإستراتيجيات، وإمكانية توليد إستراتيجياتٍ جديدة.

ونجد في الاستطلاع أن أغلبيتهم ترى أن المشكلة هم "المافيا". ومع اختلافهم في تقدير استمرارها أو لا، فإنهم، عدا اثنين، يرون أن الدولة ليست جزءاً من الحلِّ. والأغلبية ترى أن الحلَّ هو وجود قوةٍ أمميّةٍ بالدرجة الأولى.

4- الجهات الأخرى في المجتمع والمحسوبة على النظام، وعلى الإسماعيليين معاً، مثل البعثيين المنظمين، والدفاع الوطني بأفراده الإسماعيليين، وأعضاء مجلس المدينة.... الخ، اتخذوا موقف الحياد أو الاحتجاج الصامت، وأحياناً كانوا يحاولون التهدئة. على كلِّ حالٍ اليوم هم صامتون.

نتيجة

نستطيع أن نرى أن المجتمع في سلمية تحكمه مصالح متفاوتة بشدة. يسير عبر "إستراتيجيةٍ" متشظّيةٍ، غير ذاتيّة القوة، معتمدةٍ على الدولة أو أطراف أخرى تملك القوة الكافية، بسبب إدراكها لعجزها في امتلاك قوةٍ مسلّحةٍ وضاغطةٍ. تهدف هذه الإستراتيجيات إلى تأمين الحدِّ الأدنى من متطلبات الحياة، فلا تعتمد على المجابهة، وإنما تميل للإرجاء، والمساومة، أو حتى الصمت والهرب في أجزاءٍ منها. وهي إستراتيجيّة "تخفيف الأثر"، لا القضاء عليه. فكيف أن تصبح إستراتيجيةً تسعى لتلبية احتياجاتٍ متزايدةٍ تنموية!

الإستراتيجية الخاصّة بـ"المافيا"

من خلال ما سبق تتحدد إستراتيجية "المافيا" في:

احتكار القوة المسلحة، ومراكمة الثروة بشكل سريع، مع فرض هيمنتها فوق الجميع بما في ذلك "الدولة". إضافة إلى: احتكارها ادّعاء حماية المدينة من الإرهابيين، وهي في هذا الشأن تقدم بعض القتلى، ومن هنا تأخذ جزءاً من شرعيتها.

لكن هل هذه "المافيا"، ومعها قوات الجيش، وغيرها من القوى شبه النظامية، قادرةٌ على حماية المدينة فعلياً من داعش وجبهة النصرة في حال قرر أيٌّ منهما مهاجمة المدينة؟

في حوارنا مع أحد القادة العسكريين الميدانيين المعارضين، أخبرنا أن "داعش" تمتلك 46 مجنزرةً مدرعةً في جبال البلعاس، في حين أن أكبر تجمّعٍ عسكريٍّ موالٍ للنظام (ويقع في قرية "صبورة"، وهي الجبهة الأقرب لـ"داعش" من المدينة) فيمتلك 10 مجنزراتٍ مدرعةٍ فقط. عدا عن مضادات الدروع المتطوّرة التي تمتلكها "داعش"، والمفخخات، والعقيدة القتالية العالية. في حين أن قوات النظام، وأسلحتها، غير قادرةٍ أبداً على مواجهة هذه القوة الكبيرة. "حتى إن الدوشكا أصبحت بمنزلة سلاح تدريب غير فعالٍ" كما قال لنا شاهدنا. وبرأيه فإن داعش، إن أرادت، قادرةٌ على اقتحام المدينة متى شاءت. والنظام بات يعرف تماماً أنه غير قادرٍ أبداً على استرجاع أيّة قريةٍ تأخذها داعش مثل "عقيربات".

عملياً هناك الكثير من المؤشرات التي تدعم ما ذهب له شاهدنا؛ إذ إن هجوماً واحداً شنّته "داعش" في هذا العام على طريق "إثرية" أدى لمقتل أكثر من 70 عنصراً من قوات النظام شبه النظامية. وفي وقتٍ لاحقٍ، وفي الهجوم على الحاجز ذاته بعد عدة أشهر، قُتِل 40 عنصراً؛ وهو رقمٌ لا بدَّ أنّه يعني عجزاً عسكرياً كبيراً. أما سبب عدم سيطرة داعش على هذا الحاجز، فهو لا يقع ضمن عجزها، وهي التي سيطرت على تدمر وعلى حقل الجزل النفطي أخيراً، وإنما لأن السيطرة على هذا الحاجز ليست ضمن إستراتيجيتها، فهي تعتمد على عنصرين: الأول بناء دولة[24] والثاني الغزوات، كما حدث في مجزرة "المبعوجة"، حيث إن الهدف من هذه الغزوات هو السبي والسرقة واغتنام السلاح.

يعرف النظام وعناصره هذه الحقيقة تماماً، وهم مع هذا لا يشعرون بالخوف الكبير من قوات المعارضة غير المنتسبة لـ"داعش".

خلاصة القول إن "المافيا" تعلم أنها عاجزةٌ وظيفياً عن القيام بدورٍ حقيقيٍّ في حماية نفسها من قوات المعارضة المسلّحة، فلا يتعدى ادّعاؤها الذرائعيّة، ويعني أنها تفتح إستراتيجيتها بالشراكة

24- Rim Turkmani. Ibid

مع "النظام " (كما نفترض) للهيمنة على المدينة لا لحمايتها. فلو كان "النظام" يسعى لتحصين موقع سلمية لكان عزز القوى شبه النظامية الأخرى، وقوى الجيش، لا أضعفهم أو سمح بإضعافهم.

إستراتيجية النظام حول "المافيا"

في الكتاب الصادر عن المركز "إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية"[25]، نستخلص عناصر أساسية لإستراتيجيّة السلطة (دولة – نظام) منذ أحداث الإخوان المسلمين في الثمانينيات وقبل ذلك إلى اليوم:

حيث اعتمدت على إفقار الطبقة الوسطى وإشغالها بيولوجياً، ونشرِ المخبرين وإفساد حياة الناس. كما استخدمت العنف في قمع المجتمع، وأي حالة تمرّدٍ علنيٍّ. إنّ بنية السلطة غير قابلةٍ للإصلاح البنيوي، وإصلاح مثل هذا يعني القضاء عليها؛ فعمدت إلى القيام بإصلاحٍ شكليٍّ للبنية، مع الإبقاء على جوهر البنية ذاته (وهو يشبه ما قلناه سابقاً عن سياسة الإرجاء التي يتّبعها "النظام"). إضافة إلى إشرافها على إدارة تذرية المجتمع (على أسسٍ أهليّةٍ، وجهويّةٍ، وطائفيّةٍ، وطبقية) لتأبيد النظام، والحسم داخل النظام لمصلحة "البنية الصلبة" التي قررت المغامرة بالبلد لتكريس سطوتها، ومنع إجراء أيّ إصلاحٍ تجد أنّه موجةٌ ضدها. واختيارها دفع الأمور باتجاه الحرب الأهلية، وإتاحة المجال لتشكّل قوى متطرفة، وتشكيل ميليشياتها الطائفيّة، ليصبح الوضع فوضى عارمةً، على أمل أن تصبح الخيار الوحيد المقبول دولياً.

إنّ هذه العناصر مانزال محوريّةً في إستراتيجية "النظام". ومن هنا نستطيع أن نفهم أسباب إحجام "النظام" عن إجراء أيِّ تغييرٍ، في ظرف الصراع الجاري، من شأنه أن يغيّر في إستراتيجية "المافيا" (التي يتكرر سلوكها في اللاذقية وفي سلمية وأخيراً في ضاحية الأسد[26]) فهذا يعني أن الدولة – النظام غيّرت إستراتيجيتها في الصلب، وهذا يعني البدء بالانهيار. وهذا ما نراه مستبعداً جداً للأسباب التالية:

1 – طوّرت "النواة الصلبة للنظام" إستراتيجيتها[27] نحو تعميق دور مختلف الميليشيات المحلية التابعة لها والميليشيات الطائفيّة الشيعيّة، وتحويل الجيش إلى ما يشبه الميليشيا، وتكريس فكرة

25- إستراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة، مركز دراسات الجمهوريّة الديمقراطيّة، كتاب الكتروني

26- خلال الهجوم الكبير الذي شنه زهران علوش على ضاحية الأسد – حرستا والطريق الدولي وهو أكبر هجوم من نوعه يهدد بحصار العاصمة، انشغلت عناصر من الشبيحة بسرقة بيوت الضباط الذين يقطنون ضاحية الأسد بعد هربهم منها وهو الخبر الذي جاء به المؤيدون. راجع ما قاله أحمد شلاش http://www.enabbaladi.org/archives/45406

27- يوسف فخر الدين، ملحق 2، كتاب إستراتيجية سلطة الاستبداد... مرجع سبق ذكره

الميليشيا على حساب الجيش كما في إنشاء درع الساحل، وهذا يعني أن لا مجال للانسحاب الآن أبداً مهما كانت الخسائر التي يبدو أن النظام مستعدٌ لتحمّلها.

2- خسارات الدولة العسكريّة والرمزيّة[28] التي حصلت – وهي المرة الأولى التي تحصل بهذا الشكل منذ تأسيس حكم الأسد الأب – تعني خسارة قوتها الرمزيّة التي فرضتها على أبناء طائفتها الوظيفيّة العلوية أولاً (راجع دراسة راتب شعبو، بعد جريمة سليمان الأسد: الموالون يتخطون الممنوع والنظام خاسر على كلِّ حال) وهذا يعني أنها بحاجةٍ إلى قوةٍ جديدةٍ لفرض هيمنتها، وهو ما ظهر بوضوحٍ في مشكلة سليمان الأسد، هذه القوة الجديدة هي مجموعات "المافيا"، وهي ما سيضمن بقاء السلطة وهيمنتها مهما كان شكل الحلِّ في سوريا[29].

3- الدور الذي مارسته "الدولة" يعني أن النظام قد خلق فضاءين يتواجد فيهما، وكلاهما ضروريٌّ له؛ الفضاء الأول هو الدولة ومؤسساتها التي يسيطر عليها، والفضاء الثاني هو "المافيا". ويوجد بينهما علاقة تحدٍّ، وتوتر، ومهادنة وهو ما يمنح النظام القدرة الكبيرة على المناورة والاستفادة من ميزاتهما معاً، وإطباق الهيمنة على الشعب وعلى جمهوره باحتواء هذين النقيضين، احتواء كلٍّ من "الدولة" و"المافيا" على أمل أن أيّاً منهما لا يستطيع أن يخرج من عباءته. وهو ما عديناه "مغامرةً"، على الرغم من كون "النواة الصلبة تعتمد على ولاءاتٍ طائفيّةٍ وعائلية لضمان ولاء "المافيات"، كون التحكّم بشكل كامل في مثل هذه العصابات، وفي ظلِّ تراجع قوة النظام، مسألة تكاد تكون مستحيلةً بالنتيجة.

ولكن، وعلى كلِّ حالٍ، مثل هذا التحليل يفضي للسؤال عن إن كان النظام نفسه تحوّل بنيويّاً إلى شبكة "مافياتٍ" وميليشياتٍ فعلاً وليس هذا من باب الاستعارة الأدبيّة كما كان الحال سابقاً في أدبيات معارضين.

نتيجة:

نستطيع أن نرى إذن أن النظام فيما يخصُّ سلمية، سيفعل أيَّ شيءٍ إلا أن يحقق مطالب الناس المتعلّقة باعتقال أو إيقاف عمل "المافيا". لذا هناك طريقان سيسلكهما:

28- تظهر أعراض هذه الخسارات في هتافات بالروح بالدم نفديك يا نمر (العقيد الحسن) بدلاً من الأسد وفي تكذيب الإعلام الرسميِّ وفي لوم الدولة على خساراتها العسكريّة ...

29 راجع غريب ميرزا... رائحة دماء الأقليات تلوح في أفق سوريا، مرجع سابق، بعد انتهاء الأزمة السوريّة ستجد الحكومة السوريّة – في حال اختفاء الصراع وتحقيق السلام مع العدو الدائم – أنها أمام استحقاقاتٍ لا تستطيع تنفيذها ممّا يهدد بانتفاض الشريحة الحاضنة لها، وهو ما يهدد أيضاً إيران التي استثمرت في هذه الشريحة (راجع أيضاً كتاب أمراء الحرب) ولذا فإما أن تسعى الدولة إلى فرض حالة عنفٍ دائم وهذا أمرٌ سيجد نهايته لا محالة أو ستلجأ "للمافيا" التي ستكون أداتها في الهيمنة على شريحتها الطائفيّة ويؤمن لها ولإيران ديمومةَ الهيمنة.

إما الإرجاء إلى الأمام عن طريق الوعود، وهو إن قبل به المجتمع الاحتجاجيّ (حيث كان قد جربه كثيراً) يعني خسارته وفوز إستراتيجية الهروب، وهو ما حدث فعلاً حتى الآن؛ وإن لم يقبل به يعني أن الطريق الثاني هو ما سيُفتح وهو: المواجهة التي تتدرج من اغتيالاتٍ غامضة/ معروفة –كما حدث في اللاذقية– إلى قمعٍ مباشر واشتباك مع الشبيحة، وقد تأخذ شكلاً طائفياً: علوياً – إسماعيلياً.

فالإستراتيجيات التي يتبعها المجتمع غير قادرةٍ على مواجهة "المافيا"، وهي أصلاً مبنيةٌ على افتراضٍ خاطئ وواهمٍ بأن "الدولة سوف تخضع للضغوط وتحقق مطالبنا"، عدا عن كونها متشظيّةً، وهو ما يضعفها.

السيناريو الآخر هو افتعال داعش لمجزرة في إحدى القرى المحيطة بالمدينة –باتفاق مع النظام ضمن صفقة أو لا– ممّا يشكّل مخرجاً دموياً آخر لكلٍّ من الأطراف الثلاثة الدولة –النظام، المجتمع و"المافيا".

هذا ما كنا نرجوه نقلا عن اللجنة المنظمة للإعتصام ، والقادم سيسعد الجميع انشالله

الغاء الاعتصام :
نتيجة الاجتماع مع اللجنة الأمنية خلصنا الى مايلي :
الوفد الرسمي الذي زار مدينتنا برئاسة رئيس اللجنة الأمنية قرر البدء المباشر بالمعالجة لأزمة سلمية و اعطاء الحق لأصحابه عن طريق تفعيل كافة الاجراءات بحق كافة المتجاوزين و الحقيقة انه تم البدء بالعمل الرسمي و وصلت تعزيزات امنية و استلمت بالفعل صلاحياتها و سيستمر العمل لانهاء كافة الازمات التي تعاني منها المدينة بحيث يتم تنفيذ كافة المطالب التي تقدمت لجنتنا بها .....
لذا نحن أعضاء لجنة المتابعة بالاتفاق مع باقي الفعاليات قررنا بالتوافق الغاء أي مظهر من مظاهر الاحتجاجات و الاعتصامات لما رأيناه من مبادرة جادة و حاسمة و سنعلق كافة النشاطات الشعبية الخاصة بالحراك حرصا على سير العملية الأمنية الرسمية و نترك للدولة المجال للمتابعة و التنفيذ بالشكل المناسب ....
نرجو من الجميع احترام هذا التفاهم الذي تم بين الجهات المسؤولة و بين أهالي المدينة لأن عنوان الحراك أمان و سلامة المنطقة و كل شخص سيخالف سيكون على مسؤوليته و نحن نعلق كافة النشاطات .
كل الشكر لابناء مدينتنا الكرام

صورة (8)

الصورة المرفقة حيث لا يختلف طلبات واستجابة المجتمع عمّا كان قبل ذلك بسنة ونصف

من الجدير بالذكر أن نتيجة الاجتماع مع المسؤولين الأمنيين خرجت ببيان سمّي "بيان القوى الشعبيّة الوطنيّة" (وهو، كما معروفٌ، خطابٌ بعثيٌّ قديم)؛ ما يعني بوضوحٍ أن الموالين للنظام استطاعوا استغلال حالة "الكأس المقلوب" والتوترات بين الأطراف الثلاثة التي تحافظ على الحدِّ

الأدنى من الانسكاب المستمرّ، واستطاعوا أن يحيّدوا الآخرين الذين مثلوا "اجتماع الأهالي"، فكانت القوى الوطنيّة الشعبيّة (وهو خطابٌ فارغ لا حقيقة له على الأرض) بدلاً من بيان الأهالي الذي يملك تمثيلاً حقيقياً على الأرض:

> بيان القوى الشعبية الوطنية في منطقة سلمية...
>
> إن القوى الوطنية و الشعبية التي تمثل كافة الأحزاب الوطنية و المؤسسات الرسمية و ممثلي الأهالي و القوى المجتمعية بكافة أطيافها و استجابة لمطالب الأهالي تؤكد على مسلمات الوحدة الوطنية و تعزيز صمود الجيش العربي السوري في مكافحة الإرهاب و الحفاظ على وحدة و سلامة تراب الجمهورية السورية و بعد عدة لقاءات فيما بينها خلصت إلى مايلي :
> - إن هذه القوى ترى في التجاوزات على الحق العام و الاعتداء على هيبة الدولة المتمثلة بالأجهزة المعنية و الاعتداء على كرامة المواطن و التضييق عليه اقتصاديا و معيشيا قد ساهمت في خلق جو من عدم الاستقرار ة و الاستياء الشعبي .
> إن منطقة سلمية بما لها من موقع التميز لدى القيادة متمثلة بشخص السيد الرئيس الدكتور بشار الأسد و لأنها تتبوأ مكانة وطنية لما قدمته من الشهداء في كل بقعة من ارض سوريا الحبيبة و لأنها بلد الفكر و الأدب و عمق الانتماء و سلوك الوفاء للوطن الغالي أرضا و إنسانا تطالب القيادة بما يلي :
> 1- رفع الغطاء الأمني عن كافة الأشخاص المتورطين بارتكابات جرميه و تجريدهم من كافة الصفات الأمنية و من السلاح الموجود لديهم .
> 2- إحكام قبضة الأمن في سلمية و إنفاذ الأحكام القضائية و استعادة سلطة الدولة و ذلك عبر القبض على مثيري الفتن و مرتكبي التجاوزات التي تؤدي إلى فتنة لا يعرف لها مدى و لا قرار.
> 3- رفد القوى الأمنية الموجودة في سلمية بقوة من خارج المنطقة معززة بالعتاد الفاعل لبسط هيبة الدولة و إلقاء القبض على المطلوبين .
> 4- محاسبة كل من سولت له نفسه بارتكاب الجرائم و الاعتداءات على المواطنين و العبث بمقدرات الوطن .
> كما قررت تشكيل لجنة لمتابعة هذه المطالب مع كافة الجهات المعنية على مستوى المحافظة و القطر .
> ختاما تؤكد القوى على الارتقاء بالحالة الوطنية و الوعي لما يحاك للوطن من مؤامرات و تهيب بجميع أبناء سلمية بالوقوف صفا واحدا خلف الجيش العربي السوري و قائد الوطن المفدى حتى تحقيق النصر.
> و نرفع شعار (سلمية تنتصر على الفتنة و تنتصر للوطن)
> المجد و الخلود لشهدائنا الأبرار ... عشتم و عاشت سوريا حرة أبية
>
> 2015 / 9 / 16

صورة (9)

وهكذا تتكرس بقوةٍ أزمة الكأس المقلوب.

"المافيا" قد تخفف من ظهورها مؤقتاً، فهي لا تريد مجابهةً حادّةً مع المجتمع ما دامت تعلم أنها استطاعت هزيمته بهيمنتها.

النظام الذي –نرجح أنه هدد الأهالي والمسؤولين في سلمية بقوةٍ– لا يريد كذلك مجابهة أحدٍ من المجتمع (وحتماً "المافيا")، ولاسيّما أنه يعي تشظي إستراتيجيات المجتمع، فلمَ يعمل بالعنف على توحيدها؟!

أمّا المجتمع الاحتجاجيُّ فقد سعى إلى حماية نفسه وهو يدرك أنه فعل ذلك لفترةٍ زمنيّةٍ مؤقتةٍ فقط كما هو واضحٌ من البيان الأخير.

وهكذا تلتقي الإستراتيجيات الثلاث على تمديد التوتر لفترةٍ أخرى مهما طالت، فهي مؤقتةٌ ومرهونةٌ حتماً بحدوث تغيّرٍ كبيرٍ سيطيح بأحد الأطراف الثلاثة (دولة/نظام، "مافيا"، مجتمع) على الأقل، كما قلنا في بداية الورقة، إما تلقائياً كنتيجةٍ طبيعيّةٍ للتوتر بينها أو بفعلٍ إراديٍّ من أحدها.

فالجميع يعلم أن الزمن يجري وأن ما يتمُّ إرجاؤه اليوم لا يعني أنه سيُحلُّ غداً.

وبهذا الوقت الإحساس بموت الدولة والمعارضة يفتح الباب أمام قبولٍ متزايدٍ بفكرة حمايةٍ أو دعمٍ دوليين. لا أحد يملك الآن القدرة على "قلب الطاولة – الكأس" وتغيير قواعد الصراع، لكن لا أحد يتجاهل أن الوضع الحالي هو وضعٌ محكومٌ بالموت، وموته يعني انحسار أو زوال أحد هذه الأطراف الثلاثة على الأقل، وهو ما دفع من قابلناهم إلى تفضيل الحماية الدوليّة.

التوصيات:

من خلال معرفتنا بمجتمع سلمية، ومن خلال تحليلنا هذا:

1– يفترض بالنخب في المدينة أن تطوّر إستراتيجيتها وتوحّدها، وهذه الإستراتيجية يجب ألا تقف عند مطلبٍ أمنيٍّ أو حياتيّ، فهذا لن يجدي نفعاً وهو لا يتعدى كونه عاجزاً من أصله. الواجب فعله هو تطوير إستراتيجية، موحدة، ذات مرجعيةٍ قوية، *وتنموية*.

2– على نخب المدينة، وتحديدا منها من صار خارج سوريا، أن تسعى إلى إيجاد آليات ضغطٍ على المجتمع الدولي، النظام السوري، المعارضة، من أجل دعم مطالب الأهالي فيها.

3– على المجتمع أن يستغلَّ العلاقة الجيدة التي بناها مع مدينة حماه، بحيث يؤدي دوراً في ترميم أو بناء السلام المجتمعيِّ من جديد، وهو ما سيمنحه السلام مع محيطه. هذا السلام الذي

لن يكون من غير بناء أسس حياة ذات نوعيةٍ جيدةٍ له ولمحيطه الحمويّ باعتباره الأقرب، وهو ما سيساعد في إعادة بناء الدولة من جديد.

4- على قوى المجتمع المدنيّ في الداخل والخارج أن تركّز على وعي الفصل بين "المافيا" الطائفيّة والطائفة العلويّة، وبين الطائفة العلويّة واستخدام النظام قطاع منها وظيفياً؛ بحيث تساهم في ضبط الانجرار إلى حربٍ طائفيّةٍ. وأن يعي أن ظاهرة "المافيا" ليست مقتصرةً على مستخدمي اسم العلويين، بل تتعدى ذلك إلى من يستخدم اسم الجماعة السنّيّة في مناطق أخرى تسيطر عليها المعارضة، وقد تظهر لاحقاً "مافيات" تستخدم اسم الإسماعيليين.

الفصل الرابع: ملحقان

ملحق (1) أنماط الانتهاكات منذ حزيران إلى أيلول 2015

نستعرض في هذا الملحق الانتهاكات التي مارستها "المافيات" في مدينة سلمية منذ شهر حزيران إلى شهر أيلول. وقد قمنا بتوثيق هذه الانتهاكات من خلال ناشطين وشهود، بحيث إن أيَّ حدثٍ مذكور هنا يحظى بإجماع 3 على الأقل من الشهود. وقد رتبنا الأحداث ضمن التسلسلِ الزمنيِّ لحدوثها

مقدمة:

مارس الشبيحة أعمالهم المافيوية منذ بداية الثورة السورية لتتصاعد كمياً بالتدريج:

في عام 2013 قام "إبراهيم الصالح" وهو من الطائفة العلويّة بقطع رأس أحد المسلّحين المعارضين وتعليقه على أحد الأعمدة في المشفى الوطنيِّ، أمام جميع المرضى والمواطنين دون أن يجرؤ أحدٌ على إزالته؛ ما أثار غضباً كبيراً في المدينة.

وفي شتاء العام ذاته، حدثت جريمة خطفٍ لعدة نساء من المدينة، إحداهن (ك) وجدت في المزة 86 في دمشق، وهو حيٌّ عشوائيٌّ يقطنه علويون ولاسيّما العاملون في المجال الأمنيِّ. وتمَّ إطلاق سراحها بعد دفع فديةٍ ماليّة. اطلعنا من خلال أحد أقاربها على حالتها، ويبدو أنها تعرّضت لاعتداءٍ وكانت في حالةٍ ذهنيّةٍ مشتتة. ورغم أن لديها عدداً من الأقارب العاملين في السلك الأمنيِّ والمؤيدين على أية حال، إلا أنهم كانوا يشيرون بإصبع الاتهام للشبيحة العلويين، إذ إن وصول شخصٍ مخطوفٍ من سلمية عبر العديد من الحواجز إلى المزة 86 يشكّل دلالةً واضحةً لهوية الخاطف، ولاسيّما أن عملية المفاوضة تمت في أُتستراد المزة في دمشق قرب كلية الآداب! أي في منطقةٍ مركزيّةٍ من دمشق.

وفي عام 2014 ظهر على الساحة الشبيح "علي حمدان" من الطائفة العلويّة، واشتهر بانتهاكاته الفظة والعلنيّة، مثل قيامه بضرب شرطيٍّ من "آل عجوب" وأمه، وقيامه بعمليات خطفٍ وسرقةٍ وقتل، كان بعضها ينتهي بقتل الرهينة بعد قبض ثمن إطلاق سراحه. إضافة إلى إدخاله بندقية الكلاشينكوف إلى امتحان البكالوريا في المدينة لإرهاب المراقبين والطلاب.

وفي الربيع من العام ذاته، قام "إبراهيم الصالح"، بالاعتداء على صاحب محل موبايلات من "آل القصير"، ما أثار موجة الاحتجاج الأولى.

وكانت أعمال التعفيش (أي سرقة البيوت) تحدث باستمرار على يد هؤلاء، ففي قرية تل جديد مثلاً في عام 2013 وحين اقتربت منها قوات المعارضة المسلّحة، خرج منها عددٌ كبيرٌ من قاطنيها الإسماعيليين من "آل الحموي"، ليأتي "آل سلامة" و"شبيحة" قرية "صبورة" لسرقة بيوتهم "تعفيشها" إلا أن العلويين الذين يقطنون القرية منعوهم من ذلك. والأمر ذاته حدث بعد مجزرة المبعوجة في الربيع الماضي، حين لم يتحرك "شبيحة" قرية "صبورة" إلى القرية عند هجوم داعش عليها، ليسارعوا اليها بعد أن انسحبت لسرقة البيوت التي هجرها أصحابها أو قتلوا، وعلى إثر ردة فعل الأهالي تمّ اعتقال "غزوان السلموني" لمدة أسبوع فقط، وهو قائد الشبيحة في قرية "صبورة".

سنضع هنا روابط لموقع زمان الوصل، يوثّق عدة انتهاكاتٍ لهؤلاء:

https://zamanalwsl.net/news/48708.html

https://www.zamanalwsl.net/news/55562.html

https://zamanalwsl.net/news/48553.html

https://zamanalwsl.net/news/48881.html

توثيق الانتهاكات منذ تاريخ 8 / 6 / 2015 إلى 12/ 9 / 2015

أحداث 8-6 حتى 18 – 6 /2015 : نمط 3

أوقف حاجز شرطة عسكريّة على طريق سلمية حمص، أحد الأشخاص التابعين لـ "محمود عفيفة" (قائد إحدى عصابات "المافيا" في قرية "خنيفيس" – ملحق 2) وذلك بتهمة تخلفه عن الجيش. فقام محمود عفيفة، وبمؤازرة من "آل سلامة" بمهاجمة الحاجز التابع للشرطة العسكريّة. بعدها تمّ إرسال دورياتٍ مشتركةٍ لإلقاء القبض عليه، فقاومهم وحدث اشتباكٌ بين الطرفين. بعدها أرسل النظام عناصر من "الفرقة الرابعة" لإلقاء القبض عليه، فقاومهم مدعوماً من "آل سلامة". وفي النهاية تمَّ الاتفاق أن يتمَّ دمج عناصره مع "الفرقة الرابعة"، على أن يبقى هو قائد هذا التشكيل الجديد!

أحداث 18 – 6 – 2015 نمط 1

اشتباكٌ بالأيدي وإطلاق رصاص في الهواء واعتداء على أحد المحلات، بسبب مشكلةٍ بين شخصٍ من آل "الجرري" التابع لمجموعة "غزوان السلموني" وشخص من "آل صليبي" التابع لـ "صقور الصحراء".

أحداث 20 – 6 – 2015 نمط 2

بعد وصول الوقود إلى كازية "المبعوجة" (قرية يقطنها إسماعيليون بشكلٍ أساسيٍّ في ريف سلمية)، حاول شخص يدعى "منقذ السلموني" أن يجتاز الصف، فمنعه صاحب الكازية، فقام "منقذ" بالاتصال بالشبيحة الموجودين في قرية "صبورة"، ليأتي هؤلاء ويقوموا بإطلاق النار بالدوشكا والكلاشينكوف في الهواء وشتم الناس والاعتداء عليهم، ونتيجة ذلك أصيب أحد الأشخاص بجروح.



صورة الشخص الذي أصيب في أحداث المبعوجة

أحداث 26 – 6– 2015 في سلمية نمط 2

بعد إطلاق سراح "سمير الظريف" من السجن، وهو المتهم بعمليات خطف وسلب، خرجت مسيرةٌ من عناصر عصابته داخل مدينة سلمية، وقاموا بإطلاق النار بشكلٍ كثيفٍ في الهواء، مستخدمين الدوشكا والكلاشنكوف، ولأول مرة قذائف أر بي جي. وترافق هذا الحدث مع وصول

40 جثةً لقتلى نتيجة هجومٍ لداعش على حاجز قرب أثرية، مما زاد من غضب المؤيدين خصوصاً.

29- 6 – 2015 سلمية نمط 1

محاولة خطف شاب من الحارة الشرقية ليلاً.

10 – 7 – 2015

قام "علاء الصالح" بتفجير موجة الاحتجاج الثانية، حين قام بالاعتداء على أحد الشباب قرب مقصف الفردوس، ليقوم الأخير ويهرب إلى داخل المقصف، ويحاول شاب من آل زينو (وهم عائلةٌ إسماعيليّةٌ كبيرةٌ في سلمية) حمايته. فيتلقى رصاصة في كتفه من علاء الصالح، وتصل مؤازرة للصالح من قبل رفاقه. وبعدها تحدث موجة الاحتجاج الثانية التي تكلمنا عنها في التقرير، لتتطامن بعد وصول وزير الداخلية إلى سلمية بتاريخ 15 – 7 – 2015. (الحادثة مذكورة في تقريرنا)

المطالب التي تمَّ تقديمها للوزير:

1. لا أحد فوق القانون، والمطالبة بتطبيق القانون على الجميع، وتنفيذ المذكرات العدلية التي صدرت بحقِّ المخالفين.

2. محاسبة الفاسدين

3. العمل على إلغاء المظاهر المسلّحة داخل المدينة، وتفعيل دور الشرطة العسكريّة لهذه الغاية، وحصر السلاح خارج المدينة.

4. إنشاء غرفة عملياتٍ موحّدةٍ بقيادة ضباط من الجيش فقط، وينضوي تحتها جميع التشكيلات المسلّحة.

5. العمل على تفعيل الأجهزة الأمنيّة ودعمها من قبل الأهالي.

6. ملاحقة تجار المحروقات الذين يتاجرون بالأزمة.

7. إغلاق كلِّ المداخل إلى سلمية عن طريق حفر خندق، وفتح أربعة محاور فقط، بحيث تصبح الرقابة والتفتيش أكبر؛ ممّا يحمي المدينة ويقلل حالات الخطف.

11 – 7 – 2015 سلمية

تكسير واجهة أحد المحلات في شارع زينب في سلمية بسبب مشاجرةٍ بين صاحب المحل ومسلّحين من الشبيحة.

2015 – 7 – 18

قام "رامي الدربولي"، المسؤول عن حاجز المليون (قرب قرية "خنيفيس") بتوسيع مساحة بيته عن طريق رفع سواتر ترابية متعدياً بذلك على ملكية الدولة والأفراد من الأراضي. جاء هذا بعد قدوم وزير الداخلية بثلاثة أيام!

2015 – 7 – 21

قام المدعو "علي جعاطة" باقتحام أحد المنازل، وهو مسلّحٌ ببندقيةٍ محاولاً قتل ابن وحفيد صاحبة المنزل، وقام بإطلاق النار في المنزل، ولم تحدث إصابات بعد تدخّل الجيران. وهو أحد عناصر الشبيحة.

2015 – 7 – 23

شراء "غزوان السلموني" لسيارة بقيمة 17 مليون ليرة سورية. وذلك بعد إطلاق سراحه، على خلفية مجزرة المبعوجة.

2015 – 7 – 24

اشتباك بين عناصر "الدفاع الوطنيّ" و"المخابرات الجويّة" في ساحة العاصي في حماه، على خلفية إقالة العقيد "ناجي الصباغ" بتهمة الدعارة. (أورد الخبر المرصد السوريّ لحقوق الإنسان، وذلك قبل تهكير موقعه لذا لا يمكننا إرداف الخبر برابط الموقع) إضافة إلى وسائل إعلاميّة عدة[(30)].

2015 – 8 – 2

خطف "أبي فادي فرحة". وذكر أنه منذ زيارة وزير الداخلية إلى هذا التاريخ تمّ خطف 7 أشخاصٍ، لم نستطع الحصول إلا على اسم "أبي فادي فرحة".

3 – 8– 2015 قرية الكافات

30 إقالة رئيس المخابرات الجويّة في حماه وقيادي عسكري بسبب الدعارة، 26 – 7 – 2015 http://cutt.us/Jpqg

مجموعة من المنتسبين لجهة أمنيّة لم يتمّ تسميتها، قامت بسرقة جرارٍ زراعيٍّ ومحاولة قتل صاحبه عن طريق إجباره على شرب المازوت، على طريق قرية "الكافات". وهي قرية قريبة من سلمية.

وفي هذا التاريخ، تمّ خطف "مازن سامي"، وهو ضابطٌ متطوّعٌ في الجيش الساعة 1 ظهراً على طريق الفردوس داخل المدينة.

2015 – 8 – 26

خطف "محمد علي ثلجة" في الساعة 3 ونصف عصراً قرب مقبرة بركان.

2015 – 8 – 26 حماه

اندلاع اشتباكاتٍ بين عناصر من "المخابرات الجويّة" وعناصر من "الأمن العسكريِّ" للسيطرة على حاجز "كازو". وقيام كلٍّ من الطرفين بأسر عناصر من الطرف الآخر قبل أن يتمَّ حلّ المشكلة. ممّا يدلُّ على أن هذه الجهات الأمنيّة تحوّلت إلى عصاباتٍ تتحكم كلٌّ منها بمنطقةٍ خاصّة بها في المدينة(31).

2015 - 9 – 5

مقصف "سوا ربينا" لصاحبه "بهاء سلامة"، يشهد مشكلة بسبب طعن شخصٍ من "آل سلامة" لشخص من "آل دبو" ليقوم الأخير بإطلاق النار على طاعنه. وتطوّرت الحادثة إلى اشتباكاتٍ أمام مشفى فرج.

2015 – 9 – 9

بعد دعس سيارة يستقلها مسلحون من الشبيحة لطفل في الحي الجنوبي لسلمية، حاول الأهالي إلقاء القبض عليهم إلا أن الشبيحة أطلقوا النار عليهم مما أدى إلى إصاباتٍ، وبعدها لاذوا بالفرار.

2015 – 9 – 12

31 خلاف يتطوّر إلى اقتتالٍ بين عناصر من فرع الجويّة والأمن العسكريّ في حماه، 26 – 8 – 2015 ، السورية نت ، http://cutt.us/Yf76

قام "علاء الصالح" بإطلاق النار على ابن صاحب كازية "أم مسعد" في سلمية، مصيباً إياه في كتفه. على إثر الحادثة توجهت دوريّةٌ بقيادة مدير المنطقة لاعتقال "الصالح" لكن مؤازرة من قبل "محمود عفيفة" جاءته من خنيفيس وقاموا بإطلاق النار من رشاشات دوشكا على الدورية ليهرب عناصر الدورية ويحتموا ببيوت المدنيين ويسيطر المهاجمون على أسلحتهم.

ملحق (2): تشكيلات عسكريّة شبه رسميّة وعصابات مافيوية

1- مجموعة "محمود عفيفة":

"محمود عفيفة" من قرية "خنيفيس" العلوية قرب سلمية. يبلغ عدد أفراد عصابته نحو 300 عنصرٍ، ويملك 3 دباباتٍ، ونحو 20 سيارة دوشكا. اشتهرت عصابته بعصيانٍ كبيرٍ للدولة، حتى بات يطلق على القرية التي تشكّل معقله: دولة خنيفيس.

وقد قامت عصابته بمؤازرة "علاء الصالح" في 12/ 9 في مدينة سلمية مسببة ذروة الأزمة الأخيرة، حيث أطلقوا النار من سيارات الدوشكا على دورية مدير المنطقة.



الصورة لمحمود عفيفة

2- **صقور الصحراء:**

ورد ذكر كتيبة "صقور الصحراء" أول مرة في معركة استعادة "حقل الشاعر" من يد تنظيم الدولة "داعش" منذ أكثر من عام، وكذلك في استعادة مخازن "مهين" للسلاح في ريف حمص من يد التنظيم. وكان قد شاركت قبل ذلك في معارك "كسب" و"المرصد 45".

كان على رأسها العقيد الركن "محسن سعيد حسن" الملقب بـ "خضور" والمنحدر من إحدى قرى صافيتا. حيث عمل على تدريب هذه القوات تدريبات عالية مستفيداً من خبرته في تدريبات الصاعقة التي يخضع لها عناصر "الفرقة الرابعة". وكان نائب رئيس "فرع البادية" التابع "للأمن العسكريّ".

قتل العقيد "خضور" في المعارك ضد "داعش" في "حقل الشاعر" في 17 نوفمبر 2014.

وفي نيسان الماضي قتل أحد قادتها وهو "حافظ حمود" المنحدر من إحدى قرى "مصياف"، وذلك في معارك "جسر الشغور"[(32)].

للكتيبة عدة فروع في "مصياف"، و"حمص"، و"سلمية"، وغيرها، ومقرها الأساسيّ "رأس البسيط".

أما في سلمية فقد ظهر اسمها بقوة بقيادة "إسماعيل خبازي" – إسماعيليّ ، ثم "علي عيد" – إسماعيليّ ليتمّ إقالة الأخير أو استقالته نتيجة خلافاتٍ داخليّة فيها. وتخضع الكتيبة للشقيقين "أيمن الجابر" و"محمد الجابر"، وهما من حيتان "المافيات" [(33)] وكانا مطلوبين للحكومتين التركية والسوريّة قبل الأحداث.

يذكر أنه في بداية هذا العام جرى اشتباكٌ بين "فرع الجويّة" وفرع "صقور الصحراء" في سلمية.

32- راجع: صقور الصحراء قوة ضاربة لنظام الأسد من أجل النفط، 27/ تشرين الثاني/ 2014 . http://cutt.us/auEC
زمان الوصل: https://www.zamanalwsl.net/news/55388.html

زمان الوصل: https://zamanalwsl.net/news/60269.html

33- زمان الوصل، 4 -7- 2015 http://cutt.us/fWg9

3- غزوان السلموني



صورة لغزوان السلموني مع المفتي أحمد حسون

من سكان قرية الصبورة، وهو قائد "قطاع صبورة للدفاع الوطنيّ". اشتهر بانتهاكاته الكثيرة، ولاسيّما عمليات السلب والسرقة على طريق الرقة؛ حيث ينصب عدة حواجز مهمتها السرقة. يتهم بأنه وراء دخول "داعش" إلى قرية "المبعوجة" وارتكاب المجزرة المروّعة التي راح ضحيتها أكثر من 50 مدنياً، وعلى خلفية ذلك تمّ اعتقاله لفترةٍ قصيرةٍ لامتصاص غضب الأهالي قبل أن يطلق سراحه بإطلاق نارٍ كثيفٍ في الهواء من قبل أفراد عصابته.

ويعتقد أنه صاحب الفيديو الذي انتشر مؤخراً، حيث يظهر غزوان وهو يضرب ويهين امرأة وزوجها.

https://www.facebook.com/1452875788356817/videos/1480351558942/573

4- آل سلامة في سلمية

وهم أصحاب اليد الطولى في المدينة، يأتي نفوذهم من "أديب سلامة" رئيس "فرع الجويّة" في حلب. ينتمون إلى الطائفة العلويّة، قطنوا منذ عدة سنوات حي ضهر المغر الجنوبي في المدينة.

منذ بداية الثورة سارعوا لممارسة القمع وجميع الأعمال المافيوية التي ذكرناها. حالياً يعتبر "فراس سلامة" ابن "مصيب سلامة" هو قائد العصابة الفعلي ولديه نحو 50 عنصراً.

5- "فرع الجويّة" في سلمية

لم يكن هناك في سلمية فرعٌ "للمخابرات الجويّ"ة، وتمَّ تأسيسه بعد الأحداث. استلم قيادته "وريث يونس" وهو من علويي صبورة. وبعد مقتله استلم قيادة الفرع أخوه "رجب اليونس". وتمّ تغيير قيادته بعد عدة شكاوى إلى شخصٍ من "آل الخطيب".

يدعم شبيحة "صبورة" و"آل سلامة في الأعمال المافيوية. وكما هو واضحٌ أن قيادة الفرع انتقلت من الأخ إلى أخيه. ومعظم حالات الموت تحت التعذيب لمعتقلين من أهالي المدينة حدثت لأول مرّة على يد "وريث اليونس".

6- أسماء أخرى

هناك عددٌ من الشخصيات المتورّطة في أعمالٍ مخالفةٍ للقانون ولاسيّما الخطف:

"وائل جاكيش": ينتمي للطائفة الإسماعيليّة، وهو متهمٌ بتعذيب عددٍ من الأشخاص، ويتبع لـ "فاضل وردة" قائد الدفاع الوطنيّ في سلمية، ولكنه لا يحوز أيّ نفوذ. وتمَّ اعتقال و"ائل جاكيش " و"فداء جاكيش" ثم أطلق سراحهما.

"إبراهيم الصالح" و"علاء الصالح":

أخوان، كانا مسؤولين عن موجة الاحتجاج الأولى والثانية. ينتميان إلى أسرة علوية فقيرة قبل الثورة، وكانوا يمارسون أعمالاً عادية منها جمع القمامة، وبعد الثورة أصبحا من الأثرياء.

("إبراهيم الصالح" قُتل على يد أحد عناصر "الشبيحة" إثر خلافٍ)